الأمم المتحدة S/PV.7906

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٠٦

الخميس، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جونسون/السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة زيميني
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	إيطاليا	السيد أمندولا
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد علي
	مصر	السيد سليم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١ آذار / مارس ٢٠١٧) (S / 2017/224)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (ويغطي الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٧) (S/2017/224)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضوركم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالية أسماؤهما إلى المشاركة في في هذه الجلسة: سعادة السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والرئيس السابق لبوتسوانا؛ والسيدة بيتي سنداي، منسقة المنتدى النسائي الشهري المعني بالسلام والعمليات السياسية في جنوب السودان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه المشاركين إلى الوثيقة S/2017/224، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٧).

عقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عنهم:

”يعرب مجلسُ الأمن عن الانزعاج الشديد إزاء الحالة في جنوب السودان، ويؤكد مجدداً أن لا سبيل إلى حلّ النزاع الجاري بالوسائل العسكرية، ويجدد شجبَه لاستمرار القتال في مختلف أنحاء البلد. ويكرر مجلس الأمن دعوته جميع الأطراف إلى الالتزام فوراً بالوقف الدائم لإطلاق النار على النحو المطلوب في الاتفاق المتعلق بحلِّ النزاع في جنوب السودان (”الاتفاق“)، مذكراً جميع الأطراف بأن تنفيذ وقفٍ لإطلاق النار أمرٌ حاسم الأهمية لإنجاح أي عملية سياسية حقيقية وشاملة للجميع.

”ويعرب مجلس الأمن عن انزعاجه البالغ لإعلان وقوع مجاعة في أجزاء من جنوب السودان ولكون كثيرين آخرين من أبناء جنوب السودان يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويعرب عن القلق الشديد إزاء أعمال أطراف النزاع كافة التي تؤدي إلى إدامة الأزمة الإنسانية. وفي هذا الصدد، يندد مجلس الأمن بكل ما يقوّض وقف إطلاق النار وبأي قيود أو هجمات يتعرض لها الأفراد العاملون في مجال المساعدة الإنسانية ومرافقهم أو تتعرض لها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لعرقلة إيصال المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المناطق المتضررة من المجاعة، ويدعو إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال وإلى تيسير الوصول الفوري دون عوائق إلى جميع المحتاجين. وكذلك يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير الملائمة لحماية مواقع الأمم المتحدة والجهات الأجنبية وأفرادها وغيرهم من المدنيين في جنوب السودان. ويثني مجلس الأمن على بلدان المنطقة التي لا تزال تستقبل اللاجئين وتستضيفهم.

”ويدين مجلس الأمن ما يُفاد به من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وخروقاتٍ للقانون الدولي

الإنساني، حسب الانطباق، ويعرب عن شديد الانزعاج إزاء استمرار وكثرة التقارير الواردة بشأن وقوع أحداث عنف جنسي وجنساني وتجنيد الأطفال واستغلالهم في انتهاك للقانون الدولي في جنوب السودان. ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الماسّة إلى ضمان المساءلة عن أي انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان أو خروقات للقانون الدولي الإنساني. ويدعو مجلس الأمن إلى سرعة تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق، ويتوقع من جميع الأطراف المعنية الوارد ذكرها في الاتفاق أن تتخذ كل الخطوات اللازمة من أجل إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. ويشدد مجلس الأمن أيضاً على أن لجنة الحقيقة والمصالحة ولَأم الجراح هي، على نحو ما نص عليه الاتفاق، جزءٌ حاسم الأهمية من عملية بناء السلام في جنوب السودان.

”ويؤكد مجلس الأمن قناعته بأن التوصل إلى حلّ سياسي للنزاع أمرٌ أساسي، كما يؤكد دعمه للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد حلٍّ للمضي قدماً بتنفيذ الاتفاق. ويؤيد مجلس الأمن البيان الصحفي المشترك الصادر عن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وفيه تشيد هذه المنظمات بالعمل الذي يؤديه فيستوس موغاي، رئيسُ اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وتشجع الممثلَ السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، ألفا عمر كوناري، على أن يبذل مساعٍ دبلوماسية مكوكية نشطة من أجل كفالة تنفيذ الاتفاق وشمول الحوار الوطني جميعَ الأطراف، وذلك في ظل تشاور وثيق مع رئيس اللجنة المشتركة ومع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف إلى التعاون على أكمل وجه مع الرئيسين كوناري وموغاي ومع الأمم المتحدة في جهود كل منهم الرامية إلى تعزيز مساعي السلام في جنوب السودان.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بإعلان الرئيس كير في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إطلاقَ عمليةٍ للحوار الوطني. ويلاحظ مجلس الأمن أن الوقف الفوري لإطلاق النار من جانب جميع الأطراف أمرٌ حيوي لكفالة المصداقية لأي حوار وطني، ويشير إلى ما صرّح به الرئيسان موغاي وكوناري ومفاده أن لا بد لأي عملية سياسية شاملة للجميع أن تكون أيضاً عملية صادقة ومستقلة ونزيهة يقودها ميسرٌ يحظى بالثقة ويقبله شعب جنوب السودان، وأن تكون عملية داعمةً للاتفاق. ويوافق مجلس الأمن على أن تحسين الأمن في البلد وحفظه يتطلب إجراء عملية سياسية شاملة للجميع. ويشدد مجلس الأمن على أن أي عملية سياسية شاملة للجميع ينبغي أن تضم ممثلين عن جميع أطراف النزاع الرئيسية، وأن تشمل المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة إضافة إلى ممثلين عن طائفة واسعة من الجهات والفئات صاحبة المصلحة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ لامتناع الأطراف عن التقيّد التام بالتزاماتها بتنفيذ الاتفاق، وفي هذا الصدد يدعو مجلسُ الأمن إلى اتخاذ الخطوات التالية:

١ - التزام جميع القوات التابعة لأطراف النزاع وسائر الجماعات المسلحة فوراً بالوقف الدائم لإطلاق النار.

٢ - التصدي على وجه السرعة للتحديات التي يواجهها الأفراد العاملون في المجال الإنساني عند إيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء جنوب السودان، وتحديداً إلى المناطق المتضررة من المجاعة، بطرق منها

عقد اجتماعات لجنة الرقابة الرفيعة المستوى للعمل الإنساني والتنفيذ العاجل لقراراتها.

٣ - التزام الأطراف كافة بالدعم غير المشروط لمساعي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الرامية إلى كفالة تنفيذ الاتفاق وشمول الحوار الوطني للجميع، على النحو الموضح في البيان الصادر عن المنظمات المذكورة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٤ - الإزالة الفورية للعقبات التي تعترض عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بما فيها العقبات التي تعرقل نشر قوة الحماية الإقليمية والهجمات التي يتعرض لها أفراد البعثة والآلية.

٥ - الوقف الفوري للعوائق والهجمات التي يواجهها جميع أفراد المساعدة الإنسانية الوطنيين والدوليين ومرافقهم، وهم الذين يعملون على توفير المساعدة الضرورية لإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء جنوب السودان.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالخطوات المحددة أعلاه في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه لعدم احترام حكومة جنوب السودان جميع التزاماتها بشأن تنفيذ البيان المشترك الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويجدد دعوته الحكومة إلى إطلاع مجلس الأمن على ما يتم من أجل تنفيذ البيان المذكور.

ويشدد مجلس الأمن على أن الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان قد تخضع لجزاءات بموجب القرارين ٢٢٠٦ (٢٠١٥) و ٢٢٩٠ (٢٠١٦).

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمَه الثابت لشعب جنوب السودان.“ سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2017/4.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على حضوركم هنا اليوم في هذه الجلسة الهامة بشأن جنوب السودان.

وقبل أن أنتقل إلى جدول أعمال اليوم، أود مرة أخرى أن أعرب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة المملكة المتحدة للخسائر في الأرواح والإصابات التي نجمت عن الهجوم الإرهابي الذي وقع في لندن بالأمس. وتؤازر الأمم المتحدة شعب المملكة المتحدة مثلما نفعل دائما مع جميع الذين يعانون من خطر الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ونعرب عن تعاطفنا مع الضحايا وأسرهم.

ما يزال النزاع في جنوب السودان يسبب معاناة هائلة، فما برح الجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضة ينفذان عمليات عسكرية في عدد من المناطق تترتب عنها عواقب مدمرة على المدنيين الذين يواجهون عنفا لا نهاية له فيما يبدو ويرغمون على الفرار من ديارهم. وفي الوقت الحاضر، فإن الحالة منذرة بالخطر الشديد في منطقة أعالي النيل الكبرى نتيجة لوقوع اشتباكات عسكرية على ضفاف نهر النيل في مدينة ملكال وما حولها، وفي المحافظات المتأثرة بالمجاعة في مناطق كانت تتسم بالاستقرار سابقا في شمال جونقلي. وفي الأشهر الثلاثة الماضية أيضا شهدت المنطقة الاستوائية الكبرى قتالا ضاريا وحالة من انعدام الأمن والعمليات الانتقامية من جانب الجيش الشعبي

لتحرير السودان والميليشيات المتحالفة معه ضد القبائل المشتبه بتمردها والقبائل الأخرى المشتبه بمساندتها.

ولا يزال المدنيون يتعرضون للهجمات المروعة، بما في ذلك الاغتصاب وتجنيد الأطفال. وشُرِّد داخليا ما يزيد على ١,٩ مليون شخص في حين سعى ما يربو على ٢٢٠ ٠٠٠ منهم إلى الأمان في مواقع الحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وسعى كذلك ما يزيد على ٤ ملايين شخص للجوء في البلدان المجاورة. وما تزال الأزمة الإنسانية تزداد عمقا ويعاني ١٠٠ ٠٠٠شخص من المجاعة وأصبح مليون شخص آخرين على وشك اللحاق بنفس المصير، في حين يحتمل أن يعاني ٥,٥ ملايين آخرين من انعدام حاد في الأمن الغذائي بحلول موسم الصيف. وأصبح اليوم ما لا يقل عن ٧,٥ مليون شخص في جميع أنحاء جنوب السودان – أي نحو ثلثي السكان – بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وأدت ثلاث سنوات من استمرار النزاع إلى تقويض سبل العيش وتعطيل الزراعة، بما في ذلك في ولايات الاستوائية التي تعتبر سلة الغذاء في البلد. وتعرضت المجمَّعات والإمدادات الإنسانية للنهب بصورة متكررة. وتواصل الحكومة عرقلة إيصال المساعدات المنقذة للحياة، بما في ذلك عن طريق منع الوصول ووضع العقبات البيروقراطية. وقررت الحكومة مؤخرا فرض رسوم باهظة على تصاريح العمل للعاملين في مجال تقديم المعونة.

وبالرغم من دق ناقوس الخطر من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالأزمة، لم تأبه الحكومة لذلك ولم تعرب عن شعورها بالقلق الفعلي ولم تتخذ أي خطوات ملموسة للتصدي لمحنة شعبها. وعلى العكس من ذلك، فإن معظم ما نسمعه ليس سوى إنكار ورفض من جانب القيادة بمجرد الاعتراف بوجود الأزمة أو الوفاء بمسؤوليتها لإنهائها، في حين ما تزال عملية السلام في حالة من الجمود. وإذ نرحب ببيانات الرئيس كير فيما يتعلق بعزمه على عقد حوار وطني فهي ليست مقنعة في سياق استمرار الأعمال العدائية وانعدام المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتقييد الحريات السياسية الأساسية على نحو منظم ومستمر، علاوة على فرض القيود على إيصال المساعدات الإنسانية وتزايد التشرذم في كلا جانبي النزاع.

وقد عاد وكيل الأمين العام إيرفي لادسوس بالأمس من رحلة إلى جنوب السودان حيث زار بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأشاد بالعمل الهام الذي يؤديه موظفونا الشجعان في البلد. وكان يرافقه وكيل الأمين العام المعيّن لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا الذي سيتولى مهام منصبه بعد ١ نيسان/أبريل. واجتمع السيد لادسوس مع الرئيس كير والنائب الأول للرئيس وأعضاء مجلس الوزراء وشدد على أهمية المضي في عملية سياسية شاملة لكفالة رفاه مواطني البلد. ويقينا أنه لا سبيل لإجراء حوار يتسم بالمصداقية تحت تهديد فوهة البندقية. وحيثما لا يتمتع المجتمع المدني وأعضاء المعارضة بحق التجمع أو حرية التعبير، وحيثما تُحرم نسبة كبيرة من السكان من المشاركة في المناقشات، وما دام مستمرا تشريد أعداد هائلة من أهالي القبائل أو مواجهتهم للمجاعة، فليس مرجحا أن تنجح جهود الحوار. وينطبق الأمر نفسه على الانتخابات التي لا يمكن إجراؤها إلا عند استعادة الاستقرار.

وتواصل الأمم المتحدة العمل مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لأجل تنشيط العملية السياسية وحل المنازعات القبلية القائمة منذ أمد طويل في جنوب السودان والمنطقة دون الإقليمية. ونؤيد كلا من رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، السيد فيستوس موغاي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، السيد ألفا كوناري، كل حسب دوره. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري دعم الحوار

القبلي ومؤتمرات السلام المحلية. كما نواصل العمل على نشر قوة حماية إقليمية على الرغم من استمرار العراقيل التي تفرضها حكومة جنوب السودان.

ولكن ليس بوسع قوة كهذه أو أيا تكن الجهود الدبلوماسية المبذولة أن يعوضا عن انعدام الإرادة السياسية لدى من يتولون حكم البلد. وهناك توافق قوي في الآراء على أنه يتعين على قادة جنوب السودان بذل مزيد من الجهد لإثبات التزامهم برفاه شعبهم الذي يُعدُّ من بين أفقر الشعوب على نطاق العالم. ولئن كان هناك أي أمل في أن يغير أولئك القادة تقديراتهم الحالية، فلا مناص من ممارسة المزيد من الضغط عليهم. ويعني ذلك أولا وقبل كل شيء، أنه يجب على قادة المنطقة ومجلس الأمن أن يتكلما بصوت واحد.

وعلينا ألا نقلل من الخطر المحدق بمسار جنوب السودان. فقد اُرتكبت الجرائم الفظيعة في إفلات من العقاب ولا تزال هناك إمكانية حقيقية للمزيد من تدهور الحالة إلى حد خطير. ويجب توفير آليات للمساءلة تتسم بالمصداقية. وفي مقابل كل طفل يموت وكل امرأة أو فتاة تغتصب دون عقاب وكل فتى يجند لتأجيج نيران القتال ومشاعر الكراهية، هناك أم أو أب أو أخ أو أخت يسيطر عليهم الغضب والحزن بما يزيد من دوامة الانتقام.

ولإنقاذ البلد من السقوط في هذه الهاوية ودرءا لشبح المجاعة الجماعية، فإن علينا أن نوجه جهودنا لتحقيق ثلاثة أهداف فورية: أولها، الوقف الفوري للأعمال العدائية. وثانيها، استئناف عملية السلام بما يعني ضمان التمثيل والتشاور مع المعارضة والمجتمع المدني وجميع السودانيين الجنوبيين بغض النظر عن انتمائهم العرقي خلال المرحلة الانتقالية وأثناء الحوار الوطني المقترح. أما الهدف الثالث فيتمثل في ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، بما في ذلك حرية تنقُّل أفراد البعثة وقوة الحماية الإقليمية في المستقبل.

وفي غضون يومين سيجتمع رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في نيروبي. وأحث أعضاء مجلس الأمن وقادة الهيئة أن يعلنوا بالإجماع تأييدهم لتلك الأهداف الثلاثة وممارسة الضغط على الأطراف في جنوب السودان لأجل تنفيذها. فقد عصفت الانقسامات الداخلية والتنافس والسلوك غير المسؤول لبعض القادة بكل الآمال التي صاحبت ميلاد جمهورية جنوب السودان. ونتيجة لذلك، طوى الظلام مرة أخرى ذلك البلد الذي شهد بصيصا من الأمل في مستقبل أفضل. ويجب علينا بذل كل ما في وسعنا لتغيير ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد موغاي.

السيد موغاي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، وزير الخارجية البريطاني، السيد بوريس جونسون، على دعوته الكريمة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على وصفه الدقيق والمفصل للحالة الراهنة في جنوب السودان. ولا أعتزم التطرق إلى الشيء نفسه نظرا لضيق الوقت. ولكن يكفي القول أن الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في جنوب السودان قد تدهورت على نحو مستمر إلى مستويات غير مقبولة خلال الأشهر الثمانية الأخيرة منذ اندلاع العنف في تموز/يوليه.

وتُبلِغ آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية الآن عن نزاع متعمد ومدبر بين الأطراف الرئيسية في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. فالجيش الشعبي لتحرير السودان في الحكومة، والجيش الشعبي لتحرير السودان في جانب المعارضة الموالي للدكتور رياك مشار، علاوة على الجماعات المسلحة الناشئة الأخرى متورطة جميعا في إزهاق الأرواح وتدمير حياة الأهالي في انتهاك تام لوقف إطلاق النار.

وبوجه عام هناك إحساس متزايد بالقلق إزاء أن الحالة تخرج عن نطاق السيطرة. وقد حان الوقت لأن يدين المجتمع الدولي بأشد العبارات الممكنة العنف والقتل وانتهاكات حقوق الإنسان وتدمير المنازل. ويجب علينا الآن أن نقف معا لنفعل شيئا حيال ذلك.

وسواء عن عمد أو بشكل اعتباطي، تُشن حرب في جميع أنحاء جنوب السودان، وأود أن أتناول الأسئلة الثلاثة الحاسمة التي نواجهها جميعا الآن. كيف يمكننا وقف القتال؟ وكيف يمكننا وقف موت الأبرياء جوعا؟ وكيف يمكننا كفالة تمثيل ومراعاة مصالح وقبول جميع القبائل في جنوب السودان بصورة كاملة؟ إن السلام وجهود الإغاثة واستيعاب الجميع ثلاث مسائل مترابطة تماما. والأزمة الإنسانية، وهي الآن مجاعة رسميا، ناجمة بشكل مباشر عن انعدام الأمن وأعمال العنف التي ترتكبها جميع أطراف اتفاق وقف إطلاق النار. وانعدام الأمن والعنف المسلح هما نتيجة مباشرة للاستبعاد السياسي المتصور من عملية السلام وواقع ذلك الاستبعاد. ولن يعود السلام إلى البلد ويستأنف السكان حياتهم الطبيعية إلا حينما ترى كل فئات الشعب والقبائل في جنوب السودان أن هناك احتراما لمصالحها ولموافقتها.

ولن يكون هناك أبدا حل عسكري في جنوب السودان، ولا يمكن لجانب أن يفرض على آخر نظاما عسكريا أو سياسيا. وبغية إيجاد حل سياسي حقيقي ودائم، يجب على قيادة جنوب السودان أن تكون على استعداد للإصغاء والاستيعاب وتقديم تنازلات. وفي غضون ذلك، يجب أن ننظر بصورة عاجلة مرة أخرى في جميع التدابير العملية الممكنة التي يمكننا اتخاذها للتخفيف من المعاناة البشعة التي يواجهها الملايين يوميا. والنساء بشكل خاص يعانين من أشد أنواع الإجحاف وقد انتصرن في أعظم معارك النزاع. وجميع الأطراف في اتفاق السلام لا تقوم بواجبها الأساسي المتمثل في حماية شعب جنوب السودان.

ويجب أن يقر المجتمع الدولي بأنه منذ أحداث تموز/يوليه ٢٠١٦، أدى الانقسام في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى ظهور فصيلين معارضين متمايزين: فصيل موالي للدكتور رياك مشار، والذي لا يزال يقاتل وقد استُبعد من جميع الاتفاقات والمؤسسات في الوقت الحاضر، والفصيل الآخر موالي للجنرال تابان دينق قاي وهو يتعاون مع الحكومة. وقد أجريت مناقشات هامة مع رئيس جنوب السودان، ركزت بشكل أساسي على مبادرة الحوار الوطني وضرورة أن يكون شاملا للجميع حقا وبشكل صادق وليس مجرد مناقشة مع أولئك الذين يتفقون مع الحكومة. وأكرر أنني أرى أن الحوار الوطني يجب أن يكون حقيقيا ومستقلا وذا قيادة محايدة لكي يتمتع بالمصداقية ويتضمن تمثيلا موثوقا لكل الآراء والشواغل. ومن شأن الحوار الوطني الذي يجري بهذه الطريقة أن يسهم في عملية السلام بروح الاتفاق.

وما زلت مقتنعا اقتناعا راسخا بأن اتفاق السلام يظل الإطار الصالح الوحيد الذي يمكن من خلاله إعادة عملية السلام إلى مسارها وتحفيز المشاركة الشاملة واستعادة الزخم. ورغم صعوبة الأمر، فإنني أحث جميع الأطراف والجهات الضامنة والشركاء على مواصلة دعم اتفاق السلام وتنفيذ أحكامه. وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، فإن كل ما يمكنني أن أفيد به هو حدوث نزر يسير من التقدم. فقد بدأت اللجنة الوطنية لتعديل الدستور عملها ببطء، ولكنها الآن في طريقها لاستكمال مراجعة الدستور قبل نهاية هذا الشهر. وتقوم آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية برصد انتهاكات وقف إطلاق النار والتحقيق فيها، ولكن كل الجماعات المسلحة لا تسمح لها بصورة منتظمة بحرية الحركة. وتواصل اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار والشرطة المتكاملة المشتركة ومجلس استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن وضع الخطط ببطء شديد، وذلك مع

استبعاد الفصيل الموالي لمشار في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وقد دعوت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى إظهار الالتزام بمؤسسات الاتفاق من خلال توفير الموارد والتسهيلات اللازمة وإتاحة إيصالها السريع، وأشجع الشركاء الإقليميين والدوليين على تقديم الدعم لها.

وبخلاف إنشاء اللجنة الفنية للعملية التشاورية الوطنية المعنية بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، لم يُحرز مزيد من التقدم في إنشاء الآليات والمؤسسات المنصوص عليها في الفصل الخامس لاتفاق السلام. ولم أسمع بعد من مفوضية الاتحاد الأفريقي شيئا عن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وهذه مسائل تثير قلقا بالغا. وبالنظر إلى تصاعد حدة النزاع، تقوم الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لإحراز تقدم صوب إنشاء الآليات المنصوص عليه في الفصل الخامس، وأناشد جميع الأطراف التحرك بسرعة للتمكين من إنشائها سريعا.

وأخيرا، أوصي بأن نطالب، نحن المجتمع الدولي، بصوت واحد بتحقيق السلام والوقف التام للعنف في جميع أنحاء البلد. ويجب علينا تفعيل النشر الفوري لقوة حماية إقليمية ودعم تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية الواردة في الفصل الثاني. ويجب أن نطالب بإشراك جميع الأطراف وأصحاب المصلحة بشكل كامل وموثوق في عملية السلام. وعلينا أن نشجع الحكومة باستمرار على إجراء حوار محايد وشامل للجميع حقا. ويجب أن نسعى إلى تحقيق تحسن فوري في شروط تقديم المساعدات الإنسانية وكفالة استئناف الجهود الرامية إلى إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، ومن ثم إنشاء آلية لمقاضاة الذين يرتكبون الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان.

ومن ثم وفي الختام، وفي مواجهة تفاقم الحالة المطرد، أعتقد أن تبني الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل لنهج موحد وقوي يمثل السبيل الممكن الوحيد لإعادة الأمل لشعب جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موغاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سنداي.

السيدة سنداي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتنا، نحن ممثلي المجتمع المدني في جنوب السودان، إلى إحاطة مجلس الأمن علما بالحالة الراهنة في بلدنا. إن من الأهمية بمكان أن يستمع الحاضرون هنا مباشرة إلى المجتمع المدني في جنوب السودان، بما في ذلك المنظمات النسائية، بشأن التهديد الأمني الذي نواجهه وتوصياتنا لإحلال السلام الدائم.

إنني أمثل اليوم المنتدى الشهري النسائي الذي تأسس في عام ٢٠١٤. فقد اتحدت نساء من جميع مناحي الحياة للضغط لإشراكهن في عمليات السلام ولتنسيق أصواتنا مع أصوات المفاوضين في مفاوضات السلام في أديس أبابا. ومنذ ذلك الحين، نواصل الدعوة إلى إشراك النساء في تنفيذ اتفاق السلام ورصده. والتهديدات الأمنية التي تواجهها النساء في جنوب السودان لا تزال بالغة الخطورة. فلا يمكننا التحرك بحرية لجلب المياه أو للحصول على الغذاء بسبب تكرار حوادث الاغتصاب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وهذا يحدث في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في معسكرات حماية المدنيين. كما أن المرأة ما زالت تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى الاستماع لصوتها، حتى في المؤسسات الحكومية.

وإذا تم تنفيذ اتفاق السلام، ستتمكن النساء من المضي في حياتهن دون خوف. وسيتمكن أطفالهن من الذهاب إلى المدرسة، وسيمكنهن جمع الغذاء والعناية بحدائقهن. لا يمكن

السماح بموت اتفاق السلام. إنه وثيقة هامة جدا للسودانيين الجنوبيين. وقد حاربنا جاهدين من أجل التوصل إليه، والآن نريد أن نراه وقد دبت فيه الحياة. فهو يتضمن أحكاما تمكن النساء من الاضطلاع بدور في تحديد المستقبل السلمي للبلد. ويجب أن تتوفر الإرادة السياسية لتنفيذ اتفاق السلام لدى جميع الأطراف في جنوب السودان، وكذلك المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ولا يمكن لجنوب السودان أن يقوم بذلك بمفرده. ونحتاج في المجتمع المدني إلى عقد اجتماعات موجهة نحو إيجاد حلول لأننا شهدنا العديد من الاجتماعات التي تنتهي باعتماد ورقات موقف غير عملية المنحى.

ونحث المجلس والحكومة على التعاون في السعي إلى حل سلمي ودائم للأزمة السياسية في بلدنا.

ونحن هنا في جلسة اليوم لحث المجلس على البت في الإجراءات المتعلقة بالمسائل الرئيسية التالية. أولا، تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. إن اتفاق السلام يتيح فرصا كبيرة لتحولنا السياسي، ولكن التحدي هو أن أطراف الاتفاق تواجه مسألتي الإرادة السياسية وحسن النية، لأنها تركز كثيرا جدا على تقاسم السلطة. ثانيا، بفضل عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، فإن المجلس يدرك حالات العنف الجنسي والجنساني في جنوب السودان. ونحث المجلس الحكومة على التعاون لتفعيل البيان المشترك الذي وقعه الرئيس والأمم المتحدة.

ثالثا، إن الحالة الإنسانية الراهنة، بما في ذلك المجاعة في بعض أجزاء البلد التي أعلنتها الحكومة، أمر يبعث على القلق. ولذلك، نحث المجلس على تقديم الدعم الإنساني إلى المحتاجين بالسرعة الممكنة، ونحث الحكومة على تقديم الدعم اللازم لتيسير وصول المساعدة الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني والممتلكات. رابعا، يمثل إعلان رئيس جمهورية جنوب السودان عن الحوار الوطني دعوةً عامة للمشاركة الكاملة من جانب جميع المواطنين في البحث عن حل سياسي دائم للتحديات السياسية في بلدنا. نحن نحث على أن يكون الحوار شاملا للجميع وأن يجري تيسيره بوقف موثوق لإطلاق النار يمكنه كفالة تهيئة بيئة آمنة حيث يشارك فيها جميع المواطنين بأمان.

خامسا، بوصف جنوب السودان عضوا في الأمم المتحدة، فإن عليها التزام بالوفاء بواجباتها والنهوض بمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. نحن ندرك أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على وشك أن تُجدَّد ولايتها. ونطلب أن تكون الولاية الجديدة للبعثة قادرة على تمكينها من تقديم دعم القدرات إلى حكومة جنوب السودان في مجالات حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، والامتثال للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وخدمات التأهيل المهني للشرطة. سادسا، يسرنا أن التزام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتنسيق الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للتحديات التي يواجهها بلدنا. ونحث المجلس على الشراكة مع الحكومة بهدف تحقيق الشروط الواردة في البيان المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير.

ونحث المجلس على أن يكون استباقيا في إشراك حكومة جنوب السودان من أجل تحقيق التوقعات السياسية الواردة في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، ونحث الأطراف المتصارعة على الالتزام بالتقيد بقرارات المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة صندي على إحاطتها الإعلامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير دولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة.

وبينما نحن نجلس بأمان في قاعة المجلس، يجري مداهمة قرى في جنوب السودان ونهبها وإضرام النار فيها. ويتم إخراج آلاف من الرجال والنساء والأطفال من ديارهم، وفصلهم عن أسرهم وأجبارهم على تحمل الجوع والإرهاب أثناء بحثهم عن الأمان في مخيمات بائسة. وقد زادت حصيلة المعاناة في جنوب السودان بصورة حتمية. وقد شرد في نهاية ٢٠١٥ نحو مليوني شخص. وارتفع هذا الرقم اليوم إلى ٣ ملايين شخص، نصفهم تقريبا من اللاجئين في البلدان المجاورة، بمن فيهم زهاء مليون شخص في أوغندا.

وفي الشهر الماضي وحده، أجبرت دوامة الإغارة الوحشية والانتقام المضاد ٨٠ ٠٠٠ شخص آخر على الفرار، والأبلغ من كل ذلك، الإعلان عن المجاعة في مناطق من ولاية الوحدة السابقة – وهي أول مجاعة في العالم خلال السنوات الست الماضية. أي زائر إلى تلك المنطقة من جنوب السودان لن يعرف أن السهول الخضراء والخصبة ترويها روافد النيل الأبيض. لذلك، ليس بوسع الطبيعة والجغرافيا تفسير سبب ضرب المجاعة. ولا يقع اللوم إلا حماقة البشر وجشعهم. وأتذكر كلمات نشيد الأسقف هيبير: ”مع أن كل أمل يسرّ... فما من خسيس سوى البشر“. وينبغي ألا يكون لدينا أي شك في أن المجاعة يمكن أن تصيب مناطق أخرى إذا لم يتوقف القتال. وفي ظل تلك الخلفية، لا يمكن لأي عضو من أعضاء المجلس أن يتهرب من مسؤولية تجديد جهودنا الرامية إلى استعادة السلام في جنوب السودان.

واليوم، وكل يوم بعده، علينا أن نظهر وحدة المجلس بشأن ما يتعين القيام به. يجب إحياء اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ بغية تحقيق عملية سياسية حقيقية تشمل كل شعب جنوب السودان، وبدء مهمة المصالحة والتعافي. وهناك ثلاث خطوات رئيسية لتحقيق ذلك. أولا، لا يمكن أن يكون هناك حوار حقيقي ما دام القتال يعصف بجنوب السودان. وعلى جميع الأطراف أن تحترم وقفا فوريا للأعمال العدائية. والرئيس سلفا كير، بحكم منصبه، يتولى مسؤولية القيام بالخطوة الأولى، ويجب أن يتبعه الآخرون.

ثانيا، يجب أن تكون هناك قيادة نزيهة لجهود إحياء العملية السياسية. وأخيرا، لن تتمكن أي محادثات من أن تحقق السلام على المدى الطويل إلا بحضور ممثلين عن جميع السودانيين الجنوبيين. وهذا لا يعني أن تشمل القوتين المتواجهتين فقط، ولكن تشمل أيضا الجماعات المسلحة الأخرى، والأحزاب السياسية، والمشردين، واللاجئين، والشباب والنساء. وقد عقد الرئيس كوناري، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، ورئيس الوزراء هايليماريام دسالن، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، العزم معا على دفع العملية قدما. أود أيضا أن أرحب بالرئيس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، المسؤولة عن إنفاذ تنفيذ اتفاق السلام.

ويجب علينا، نحن في مجلس الأمن، أن نثبت دعمنا المخلص لجهودهم، ويجب محاسبة المسؤولين عن الفظائع من خلال إنشاء محكمة مختلطة. وبالنظر إلى حجم المعاناة، تقع على عاتق جميع القوات المتعادية مسؤولية خاصة لتمكين إيصال المساعدات حيثما دعت الحاجة إلى ذلك في أي مكان في البلد. ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن حكومة جنوب السودان لم تقدم المساعدة لمواطنيها الذين هم في أمس الحاجة إليها بعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك في ولاية الوحدة، حيث ضربت المجاعة. وينبغي لنا جميعا أن نوضح أن حرمان الجياع من الغذاء هو ببساطة أمر غير معقول؛ ولا يمكننا أن نقبل حالة حيث تعرقل الحكومة أو أي جماعة مسلحة وكالات المعونة في جهودها لإيصال الإمدادات الطارئة أو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين. كما ينبغي لنا أن نحدد بوحدة

ووضوح واقتناع التقدم الذي نتوقعه من الحكومة. ويجب أن ندعم ذلك بأن المجلس مصمم على النظر في التدابير البديلة، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة والجزاءات المحددة الهدف على الأفراد، إذا لم يتحقق هذا التقدم.

ولا تزال المملكة المتحدة مقتنعة بأن حظر توريد الأسلحة سوف يؤدي إلى حماية الجنوب سودانيين العاديين من أسوأ تجاوزات القوة العسكرية، وفي مناسبة قادمة سنطلب إلى المجلس إعادة النظر في هذا التدبير. وتنبع قوة شعورنا جزئيا من أواصر التاريخ والصداقة العميقة البريطانية مع شعب جنوب السودان. وكنا أحد الضامنين لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، الذي مهد السبيل لتحقيق استقلال جنوب السودان. وكانت المملكة المتحدة شاهدا على اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ الذي سعى، سدى، لإنهاء الصراع الحالي. ونحن الآن ثاني أكبر المانحين الثنائيين إلى جنوب السودان، ونحن نعزز بعثة حفظ السلام بنشر حوالي ٤٠٠ من المهندسين العسكريين والموظفين الطبيين البريطانيين ومستشفى ميداني.

ويعلم المجلس أن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المدنيين يحتمون داخل مواقع الأمم المتحدة في جميع أنحاء جنوب السودان، وهم غير قادرين على مغادرة تلك المواقع المحاطة بالأسلاك الشائكة لكيلا لا يقتلوا لا لشيء سوى بسبب أصلهم العرقي. ويوما بعد يوم، تحاول بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حماية هؤلاء المدنيين، وأعلم أن حفظة السلام البريطانيين سيساعدون بعثة الأمم المتحدة على أداء تلك المهمة. ولكن ينبغي ألا يعتمد شعب جنوب السودان على الحماية الخارجية. وإذا تعثرت جهودنا، ينبغي ألا يساور المجلس أي شك في أن مأساة جنوب السودان قد تزداد سوءا. وتقوم حاجة ملحة إلى العمل الجماعي، ولا سيما من جانب البلدان المجاورة، التي تستضيف بالفعل ١,٤ ملايين لاجئ. وعلى نحو ما أبلغت به السيدة صنداي المجلس للتو، فإن السكان الأبرياء والأشد ضعفا يعانون أشد المعاناة في هذه الحرب.

ونحن جميعا هنا اليوم لأن علينا التزام باتخاذ إجراء، ولا يمكننا أن نغادر هذه الجلسة ونحن معتقدون بأن عملنا قد أنجز. وينبغي أن نقر بأن فشل ذريعا للقيادة السياسية يكمن وراء إراقة الدماء. ولذلك علينا على جميع المستويات أن نمارس الضغط على قادة جنوب السودان، في كلتا الحكومة والمعارضة، للعمل على خدمة أفضل مصالح شعبهم. وعلينا نحن – مجلس الأمن والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي – أن نساعد أبناء جنوب السودان على العمل معا والاتفاق على رؤية مشتركة من أجل مستقبل بلدهم. وينبغي أن نقف جميعا على أهبة الاستعداد لجعل تلك الرؤية واقعا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

السيد شكري (مصر): أود أن أتقدم باسم شعب وحكومة جمهورية مصر العربية بخالص العزاء للملكة المتحدة حكومة وشعبا على ما شهدته لندن بالأمس من اعتداءات إرهابية غاشمة راح ضحيتها عدد من الأبرياء.

إن توسع رقعة هذه الاعتداءات الإجرامية يبرز مدى إصرار التنظيمات الإرهابية على ترويع مجتمعاتنا، الأمر الذي يتطلب أن نتخذ من الإجراءات والقرارات ما من شأنه أن يفشل هذا المخطط الخبيث.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة البريطانية لمجلس الأمن على دعوتها إلى عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر السيد الأمين العام أنطونيو غوتيريش والرئيس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم لجنوب السودان، وممثلة المجتمع المدني على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

لقد شهد العالم في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ إعلان استقلال جمهورية جنوب السودان استجابة لإرادة شعبها. وقد مثل إعلان الدولة آنذاك تجسيدا لآمال أبنائها وتطلعاتهم في مستقبل أفضل. بيد أن تلك الآمال تعرضت لانتكاسة بعد أقل من ثلاث سنوات من ميلاد الدولة. وغرقت البلاد في دوامة من أعمال العنف المسلح، وذلك على خلفية انقسامات سياسية حادة عمقتها أزمة اقتصادية طاحنة. وأدت تلك الانقسامات السياسية ببعض أطراف النزاع إلى التمترس خلف انتماءاتها العرقية والإثنية الضيقة بدون أدنى اعتبار للتطلعات التي عبر عنها الجنوبيون في تموز/يوليه ٢٠١١.

وعلى مدار ست سنوات، هي عمر الدولة في جنوب السودان، تكاتفت جذور ومسببات النزاع بدون إدراك عميق من المجتمع الدولي لحجم التحديات التي تواجهها الدولة الوليدة، وكأن مسؤولية المجتمع الدولي قد انتهت بإعلان الاستقلال بدون النظر في جذور النزاع الكامنة. وعلى العكس، قد أثبتت تطورات الأحداث لاحقا في جنوب السودان أن عملية المصاحبة الدولية للدول التي تمر بمراحل تحول سياسي تتجاوز في أهميتها مراحل ما قبل الاستقلال.

إننا نعي تماما التداعيات الخطيرة لاستمرار تلك الأزمة على أمن واستقرار منطقة شرق أفريقيا ككل، وكذلك كلفتها الإنسانية والاقتصادية الباهظة، التي يمكن أن تمتد تداعياتها إلى دول الجوار المباشر التي تتحمل العبء الإنساني الأكبر إذا لم يتم احتواؤها بشكل عادل وشامل ومستدام. والسؤال الأهم هو كيفية التعامل مع الوضع الراهن وتفادي أخطاء الماضي والقصور الذي شاب تعامل المجتمع الدولي مع جنوب السودان منذ الاستقلال، ومن ثم وضع حد لمعاناة النزوح والمجاعة والعنف الجنسي وغيرها. وفي هذا السياق، تستند رؤيتنا إلى مقاربة شاملة تتضمن عددا من المبادئ والإجراءات التي يجب أن يتم اتخاذها بالتوازي وبشكل متكامل للتعامل مع الأزمة ومعالجة جذورها، وذلك كما يلي:

أولا، يجب أن تستند جميع الجهود إلى محورية اتفاق السلام الموقع عليه في آب/أغسطس ٢٠١٥ كمرجعية جامعة لجهود التسوية السياسية، حيث ينص الاتفاق على جميع العناصر الأساسية اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية وعملية انتقال سلمي ومنظم للسلطة.

ثانيا، تمثل الدعوة إلى الحوار الوطني الشامل التي أطلقها الرئيس البشير فرصة سانحة يجب استغلالها لإتاحة منصة بديلة لجميع الأطراف للتخلي عن العنف ومعالجة الانقسامات في إطار سياسي. ومن ثم هناك ضرورة عاجلة لإنجاح الحوار بدون تهميش لأية فئة سياسية أو إثنية. وتقع على المجتمع الدولي المسؤولية عن حشد الدعم السياسي والفني لإطلاق ذلك الحوار بدون إخلال بالملكية الوطنية الكاملة لتلك العملية.

وفي هذا الإطار، تؤكد مصر استعدادها لاستثمار علاقاتها التاريخية بالمنطقة وكافة الأطراف الإقليمية للقيام بدورها في دعم ومساندة شعب جنوب السودان والمشاركة في تيسير الحوار والتوصل إلى مخرجات تضع البلاد على طريق الاستقرار والسلام.

ثالثا، هناك ضرورة عاجلة والتزام قانوني وأخلاقي وإنساني على أطراف النزاع بإنهاء كافة أشكال العنف والالتزام بالقانون الدولي والمبادئ الدولية ذات الصلة، وتحمل مسؤولياتها تجاه المدنيين، والعمل على تيسير وصول بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى المناطق المتضررة بشكل سريع وآمن وبدون عوائق تنفيذا لولاية البعثة التي أقرها هذا المجلس.

إن استمرار الممارسات المعطلة للجهود الإنسانية لن يؤدي سوى إلى مزيد من المعاناة وارتفاع التكلفة البشرية

للتراع. وسيؤدي إلى تقويض الجهود الإقليمية والدولية الجارية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة وإنهاء معاناة المدنيين.

لقد قامت مصر من جانبها بتكثيف التواصل الثنائي مع حكومة جنوب السودان واستقبلت الرئيس البشير في القاهرة لدعم سبل الحل السياسي. كما قام السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي على مدار الأسابيع الماضية بجهود متواصلة من خلال زيارة كلتا أوغندا وكينيا والتواصل مع الأطراف الإقليمية الفاعلة لتعزيز جهود إنهاء التراع ودعم الاستقرار في المنطقة. وقد لمست مصر من أشقائها في المنطقة تفهما وحكمة للتعامل مع التراع حتى الآن لمنع تدهوره. وفي ذات الإطار، نشدد على أهمية التنسيق بين الجهود الإقليمية والدولية التي تقوم بها الهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية ومجلس السلم والأمن الأفريقي ومجلس الأمن في سبيل إحياء المسار السياسي من خلال الحوار كبديل عن العنف.

ويجب أن ندرك تماما أن أية جهود سياسية لن تجدي إذا لم تتضمن منذ البداية حزمة من الإجراءات التي تعالج جذور الأزمة، وعلى رأسها تعزيز قدرات الدولة ومؤسساتها وهياكلها التنظيمية وإصلاحها بالتنسيق مع الحكومة، بالإضافة إلى تحقيق المصالحة الشاملة من خلال تفعيل لجنة الحقيقة والمصالحة وتضميد الجراح، المنصوص عليها في الفصل الخامس من اتفاق السلام. وهي الجهود التي تصب في تحقيق الهدف الأهم المتمثل في تعزيز مفهوم المواطنة، وتجاوز الانتماءات القبلية الضيقة التي يستغلها البعض داخليا وخارجيا لزعزعة الاستقرار وتعميق الخلافات.

إنه من الهام للغاية تجنب انهيار مكونات الدولة في جنوب السودان، وأهمية الحفاظ عليها وتعزيزها مستقبلا، وبالتالي، فالمقاربات العقابية غير الحكيمة لم تثبت جدواها وقد تؤدي إلى المزيد من التدهور.

ولقد اختبرت مصر عن قرب التداعيات الفادحة لانهيار الدول في جوارها الإقليمي، ومن ثم تدرك أن الفراغ الذي يخلفه ذلك الانهيار لن تملأه سوى الفوضى والمجاعات والصراع المسلح الذي يصعب السيطرة عليه.

في الختام، تجدد مصر التزامها ببذل جميع الجهود من أجل التوصل إلى تسوية شاملة من خلال عضويتنا الحالية في مجلس الأمن، ومجلس السلم والأمن الأفريقي أخذا في الاعتبار ما تتمتع به مصر من علاقات جيدة وتاريخية مع جميع الأطراف في جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لوزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): إسمحوا لي أولا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية بعد ظهر اليوم. ونحن نقدر المنظور الإقليمي الذي قدمه الرئيس موغاي. وأود أيضا أن أشكر بإخلاص السيدة بيتي ساندي على شهادتها هنا اليوم. ومن المهم عرض تلك الروايات مباشرة على مجلس الأمن.

كنت هنا قبل أقل من ست سنوات، وأتذكر بوضوح الاحتفالات والرقص والقفز فرحا، عندما حصل جنوب السودان على استقلاله وانضمامه إلى الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تحطمت آمال وأحلام شعب جنوب السودان في تحقيق السلام والازدهار. فالصراع الحالي هو في الغالب كارثة من صنع الإنسان كان يمكن تجنبها. وقد تسبب في الكثير من المعاناة، وأدى إلى وقوع انتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان، وأثار أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة. ويجب أن يتوقف!

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب أعتقد أنه ينبغي أن تكون محور اهتمامنا ونحن نعمل على إنهاء ذلك الصراع

المروع. أولا وقبل كل شيء، يجب أن يتوقف القتال ويجب حماية السكان المدنيين. ونحن نعلم أن المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق الحكومة وأطراف النزاع. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، العمل معا بشكل وثيق والمساعدة على التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وفي هذا الصدد، أرحب بقيادة الأمين العام، والرئيس كوناري، والرئيس موغاي. ويشكل الاجتماع التشاوري المشترك بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي مثالا على نوع التنسيق اللازم لممارسة ضغط حقيقي على أطراف النزاع. إن الأزمة في جنوب السودان هي أيضا جزء من مجموعة معقدة من التحديات التي تواجه منطقة القرن الأفريقي. وأود مرة أخرى أن أؤكد ضرورة اتباع نهج إقليمي كلي، كما سمعنا أيضا من المتكلمين السابقين.

ثانيا، يجب أن يظل اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي أبرم في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، يشكل حجر الزاوية في جهودنا. فالتباعد المتزايد بين أطراف النزاع، والتقارير التي تشير إلى تزايد التوترات بين مختلف الجماعات الإثنية، تؤكد الحاجة إلى استكمال مواصلة تنفيذ الاتفاق، من خلال إطلاق عملية سياسية شاملة.

ويمكن أن يتيح اقتراح إجراء حوار وطني سبيلا للمضي قدما. غير أنه لا يمكن ضمان شرعية وفعالية هذا الحوار إلا إذا جرى ضم ممثلين عن جميع أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين في مجتمع جنوب السودان. وببساطة، تكتسي الشمولية الحقيقية أهمية قصوى. ويتعين على وجه الخصوص، ضمان أن يكون للمرأة رأي متساو في الحوار.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، عملت السويد مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع التجمع البرلماني النسائي لجنوب السودان. وقد سعينا إلى تعزيز قدرته على تمثيل المرأة السودانية العادية، وتقديم أفكار جديدة للنهوض بعملية السلام. إن أصوات أعضاء التجمع تستحق الاستماع إليها على الصعيد الدولي، بما في ذلك من جانب المجلس.

ثالثا، إن الحالة الصعبة للغاية للنساء والفتيات في جنوب السودان بحاجة إلى معالجة، ويجب أن تتحسن بشكل كبير ودون المزيد من التأخير. إن العدد المثير للجزع من حالات العنف الجنسي والجنساني مروع للغاية، ولسوء الحظ، يذكرني أيضا بواجباتي في ذلك الوقت، كممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة، ويتعين أن يتلقى ضحاياها، الرعاية والتعويض. وفي هذا الصدد، يمكن أن تشكل المحكمة المختلطة لجنوب السودان، المتوخاة في اتفاق السلام، أداة مهمة لمكافحة الإفلات من العقاب.

وعلاوة على ذلك، فإن المستوى غير المسبوق لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاع أمر غير مقبول ويجب التصدي له دون إبطاء.

أود أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهما القيمة لحماية المدنيين، بما في ذلك الخطوات المتخذة لزيادة سلامة النساء والفتيات. ومن غير المقبول عرقلة وفاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بولايتها، وتأخير نشر قوة الحماية الإقليمية.

وعلينا أن نعمل معا وبعزم على ضمان ألا تضيع آمال وأحلام جيل كامل. إن الحاجة الملحة لإنهاء الصراع في جنوب السودان لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها، بل يجب أن تظل على رأس جدول الأعمال الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية دولة إثيوبيا.

السيدة زيمين (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): نود مرة أخرى أن نشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة الإعلامية بشأن الحالة في جنوب السودان. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية، وعلى جميع الجهود التي بذلها منذ توليه منصبه من أجل معالجة الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان باعتبارها إحدى أولوياته العليا. ويسرنا أيضا أن نرى الرئيس موغاي، ونحن ممتنون له للغاية على التزامه الثابت وتفانيه في الاضطلاع بمسؤولياته الثقيلة والصعبة كرئيس للجنة المشتركة للرصد والتقييم. ونحن، في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنطقة، مدينون له للغاية. ونود أيضا أن نشكر السيدة ساندي على إحاطتها الإعلامية المفصلة.

وعلى الرغم من أن الأسباب قد لا تكون هي نفسها تماما في جميع الحالات، كما هو الحال في الصومال، هناك أيضا كارثة إنسانية تلوح في الأفق في جنوب السودان حيث يواجه الملايين خطر انعدام الأمن الغذائي. ومما يزيد من تفاقم الحالة ارتفاع مستويات انعدام الأمن في البلد جراء استمرار القتال والعنف بين الطوائف، إلى جانب الجفاف وتفاقم الأزمة الاقتصادية. وقد أعلن بالفعل عن المجاعة في بعض الولايات، وأصبح إنقاذ حياة الناس من خلال المساعدات الإنسانية الدولية العاجلة، مسألة ذات أولوية قصوى. وفي هذا الصدد، فإن وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أمر حاسم بالفعل لإنقاذ الملايين في جنوب السودان الذين يحتاجون إلى مساعدة عاجلة لإنقاذ الأرواح. ونرحب بالتزام الرئيس سالفا كير باستعادة بعثة الأمم المتحدة والأطراف الإنسانية الفاعلة حرية الحركة.

لقد عانى شعب جنوب السودان لفترة طويلة للغاية، ولا يمكن تخفيف حالته إلا بوقف جميع الأعمال العدائية وأعمال العنف في البلد. وهذا هو سبب استمرار قلقنا البالغ جراء التقارير التي تفيد باستمرار القتال بين الحكومة وقوات المعارضة في أجزاء عديدة من البلد وعواقبه المدمرة على السكان المدنيين.

ودون حوار سياسي حقيقي وشامل، لا يمكن وضع حد للعنف وستزداد الحالة سوءا لا محالة. ولا توجد قضية نبيلة بالقدر الذي تعوق به وحدتنا في مساعدة جنوب السودان على تحقيق المصالحة الوطنية والأمن والسلام.

ويبقى اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥ إطارا هاما لإنهاء النزاع في جنوب السودان وتحقيق السلام المستدام في البلد. وعدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذه يشكل مصدر قلق بالغ، وتبين الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد موغاي اليوم بجلاء أن هناك ما يدعو إلى المزيد من القلق. فهي تشدد على أهمية تنشيط عملية السلام بهدف ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام واستعادة السلام والأمن من خلال زيادة الشمول والتسامح والمصالحة. ويمكن لمبادرة الحوار الوطني التي أعلنها الرئيس سلفاكير أن تيسر تحقيق ذلك الهدف، وفي منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أعدنا تأكيد إجماعنا على تأييد هذه المبادرة في الوقت الذي ندعو فيه الحكومة إلى ضمان تنفيذها بطريقة شاملة للجميع. وبطبيعة الحال، لكي يحدث ذلك، ينبغي تهيئة الظروف اللازمة له، وهو ما يستلزم أن توقف أطراف النزاع جميع الأعمال العدائية.

ويتحتم استمرار الالتزام الجماعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالسعي إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في جنوب السودان، وذلك على النحو الوارد في البيان الصحفي المشترك المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير. وقد بدأ الرئيس السابق ألفا عمر كوناري بالفعل، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين المنظمات الثلاث، جهوده الدبلوماسية المكوكية بزيارة جنوب

السودان. كما أجرى مشاورات مع رئيس وزراء بلدي بصفته رئيس الهيئة. وعلى الرغم من أننا لن نستطيع أن نسمع منه اليوم بشأن نتائج المشاورات والتقدم المحرز حتى الآن، فإننا ما زلنا نأمل أن تساعد جهوده، بالتشاور الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة، على ضمان إشراك الجميع في الحوار الوطني وتنفيذ اتفاق السلام. ونعتقد أن من المهم أن يدعم مجلس الأمن هذه الجهود ويرسل رسالة قوية وموحدة إلى جميع الأطراف في جنوب السودان للانخراط بجدية وبشكل بناء. وأود أن أؤكد مجددا، مرة أخرى، قناعتنا الراسخة بأنه إذا كانت هناك وحدة في المجلس، فلن يكون من الصعب للغاية ولا من المستحيل إحراز تقدم في تحقيق السلام في جنوب السودان – ذلك السلام الذي يتجذر في إمساك البلد بزمام الأمور ويكفل سلامة وأمن وكرامة شعب جنوب السودان بكل تنوعه.

ويظل نشر قوة حماية إقليمية أمرا بالغ الأهمية، ونحن نلاحظ أن تقدما، وإن كان بطيئا، قد أحرز في ذلك الصدد. وكما ذكر الأمين العام بحق في تقريره (S/2017/224)، فإن تعاون حكومة جنوب السودان، فضلا عن دعم الشركاء الإقليميين والدوليين، لا يزال في غاية الأهمية لتيسير نشر القوة. ويبدو بديهيا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن هناك حاجة إلى قوة حماية إقليمية، وكذلك إلى تعاون الحكومة الكامل في تسهيل انتشارها. وقد أكد مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مجددا دعمه لهذا الأمر في اجتماعه في الأسبوع الماضي ودعا إلى نشر قوة الحماية الإقليمية بسرعة. وتغتنم إثيوبيا الفرصة مرة أخرى، بوصفها بلدا مساهما بقوات، لتأكيد التزامنا الثابت بنشر قواتنا كجزء من قوة الحماية الإقليمية، والتحضيرات جارية لنشر سرية متقدمة للقوة في المستقبل القريب.

وأخيرا، بغض النظر عما يمكننا نحن في المنطقة وبقية المجتمع الدولي فعله للمساعدة، فإن الأمر في نهاية المطاف يعود إلى شعب جنوب السودان نفسه للتصدي للصعوبات الهائلة التي تواجهه اليوم، بما في ذلك التحديات المتشابكة للسلام والإغاثة واستيعاب الجميع، التي أشار إليها الرئيس موغاي ببلاغة، والتي خلفت آثارا خطيرة على البقاء الدائم لدولته الجديدة. ولذلك، فإننا نأمل أن ترتقي جميع الأطراف السودانية الجنوبية إلى مستوى التحدي وأن تعمل على استعادة السلام من خلال حوار ومصالحة حقيقيين.

السيد أمندولا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، شكرا خاصا على عقد هذه الجلسة والتركيز على الحاجة إلى العمل. وأشكر الأمين العام على إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن الحالة في جنوب السودان، وأعيد تأكيد تقدير إيطاليا ودعمها لخطة عمله، إذ أنها تمثل خطوة أولى نحو إيجاد مخرج من الأزمة الحالية. كما أشكر الرئيس موغاي والسيدة سنداي على ملاحظاتهما الثاقبة.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ إجراء، كما سمعنا اليوم، فإن الحالة الأمنية في جنوب السودان ما زالت تتدهور. والمشهد السياسي يتجزأ بشكل متزايد على أسس عرقية. ويجري تمزيق أوصال الأمة بفعل الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب والعنف الجنساني وتجنيد الأطفال للقتال ووصول الأزمة الإنسانية إلى نقطة حاسمة. وقد أُعلنت حالة المجاعة بالفعل في بعض أنحاء البلد. ويتعرض موظفو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعاملون في المجال الإنساني – بمن فيهم المتطوعون الدينيون – ومرافقهم للهجوم والنهب وتجري عرقلة جهودهم الرامية إلى تقديم الإغاثة إلى السكان. وكما قلتم، السيد الرئيس، فإن الوقت ينفد. ومن الواضح أن مجلس الأمن بحاجة إلى اتباع استراتيجية لمتابعة ما اتفقنا عليه في البيان الرئاسي اليوم S/PRST/2017/4.

إننا أصدقاء لجنوب السودان. ففي عام ٢٠١١، دعمنا جميعنا استقلال جنوب السودان. ورحبنا بإعلان الرئيس كير عن إجراء الحوار الوطني، ولكن لكي تكون للحوار مصداقية وفعالية، فإن الأمر يتطلب شرطين مسبقين وهدفا مشتركا وواضحا. أولا، هناك مسألة وقف إطلاق النار. ونحن نعتقد، إلى جانب الأمين العام وأعضاء المجلس الآخرين، أن الحل الوحيد الممكن للنزاع هو حل سياسي. ولتحقيق ذلك، فإن على الأطراف وقف القتال. ولذلك، فإن الشركاء الإقليميين لجنوب السودان هم الجهات الفاعلة ذات القدر الأكبر من النفوذ المحتمل. ويمكن كذلك للجهود الدبلوماسية المكوكية التي يبذلها الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ومشاركة الأمم المتحدة في البلد ومجلس الأمن نفسه أن تسهم إسهاما كبيرا. ونحن نعمل في المجلس لإبقاء تركيزنا على اتخاذ خطوة ملموسة أولى، وهو أمر أساسي للمضي قدما بالعملية. ولذلك، فإننا نؤيد مطالبة الرئيس كوناري لحكومة جنوب السودان بإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد.

ثانيا، هناك مسألة استيعاب الجميع. إن مشاركتنا ترمي إلى تشجيع إجراء حوار وطني شامل حقا، مفتوح أمام جميع أصحاب المصلحة السياسية على الصعيد الوطني، وكذلك أمام ممثلي المجتمع المدني والزعماء الدينيين. فالحوار يمكن أن يكون هو الأداة اللازمة لإنهاء النزاع والمساعدة على مواجهة الأثر العميق للأزمة الإنسانية الراهنة. ويمكننا مضاعفة مشاركتنا السياسية مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بغية إرساء الأسس لتحقيق ذلك الهدف. ولكن يجب أن نحقق الضمانات الأمنية أولا. إن التقدم المحرز حاليا في نشر قوة الحماية الإقليمية لا يزال محدودا. وندعو الأطراف في جنوب السودان إلى التعاون البناء مع الأمم المتحدة بغية تحسين المعايير الأمنية في جوبا، والامتناع عن عرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

ثالثا، هناك مسألة تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي وقع عليه طرفا النزاع في عام ٢٠١٥. فلم تُنفذ سوى القليل من عناصره – وتتبادر إلى الذهن المحكمة المختلطة المقترحة وعملية المصالحة – وينبغي استئناف تنفيذ بعض العناصر الأخرى. وسيتوفق نجاح الحوار الوطني على تحقيق تلك الأهداف.

وتواصل إيطاليا تقديم الدعم الإنساني للمتضررين من المجاعة والحالة المأساوية في جنوب السودان. فقد أعلنا للتو عن مساهمة جديدة استجابة لنداء الأمين العام، غير أن الأزمة الإنسانية في البلد في معظمها من صنع الإنسان. وقد حان وقت العمل. فلنعمل بجدية وبتعاون وبصورة مشتركة في المجلس، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي، لإعادة السلام إلى جنوب السودان.

السيد علي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشاطر المتكلمين السابقين توجيه الشكر إلى الأمين العام غوتيريش، والرئيس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وممثلة المجتمع المدني السيدة صنداي على إحاطاتهم الإعلامية.

وتشيد كازاخستان أيّما إشادة بالأمين العام وتؤيده في إيجاد حل سلمي للنزاع في جنوب السودان الذي ليس له من خيار عسكري. ويجب علينا تعزيز قدرات حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لتمكينها من التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها، بما في ذلك التنفيذ الكامل لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونشدد على أهمية عمل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في رصد ومراقبة تنفيذ الاتفاق، فضلا عن مهام الحكومة. ولكي يكون عمل اللجنة المشتركة أكثر فعالية، ينبغي لجميع الأطراف في جنوب السودان تنفيذ التزاماتها بالكامل، إلى جانب التعاون التام مع رئيس اللجنة.

وتؤيد كازاخستان إجراء حوار وطني شامل يرمي إلى تحقيق نتائج ملموسة وتتاح فيه مشاركة جميع القادة في التزاع. ونتفق مع رأي الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، السيد كوناري، القائل بأنه يجب أن تتولى قيادة الحوار شخصيات مستقلة تحظى بدعم جماهيري واسع. ونرحب في ذلك الصدد، بوعد الرئيس سلفا كير بضمان سلامة وحرية جميع المشاركين. ويجب علينا طرق جميع السبل الممكنة لدعم جهود الدبلوماسية المكوكية التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في تعزيز الحوار وكفالة تنفيذ الاتفاق.

وسوف تزداد فرص تحقيق هدف إنهاء التزاع بالوسائل السياسية وجهود الوساطة عن طريق التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة. وبالتالي، نحث المجتمع الدولي على دعم الحكومة الانتقالية في تعزيز تلك العملية السياسية الهامة. ونتفق على أنه ينبغي أن تضطلع الهيئة الحكومية الدولية بدور قيادي في حل التزاع في جنوب السودان لطالما ظلت دائما في طليعة الجهات التي تتصدى لحل المشاكل في المنطقة. ونتطلع إلى الاجتماع الاستشاري المشترك بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، الذي سيُنظر فيه في المسائل المتعلقة بجنوب السودان.

وتقتضي المعاناة الإنسانية الناجمة عن المجاعة الخطيرة في بعض مناطق جنوب السودان اهتماما عاجلا من جانب المجتمع الدولي. ويمكن تخفيف آثار المجاعة إلى حد كبير إذا ما تعاونت حكومة جنوب السودان بشكل إيجابي مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية من خلال تيسير الوصول إلى المناطق المتأثرة بالتزاع وإطلاق حرية تنقّل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء تجنيد واستخدام الأطفال في انتهاك للقانون الدولي وإزاء العنف الجنسي والجنساني اللذين بلغ كلاهما مستويات مثيرة للقلق. ولا مناص من التنسيق الوثيق بين البعثة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع إن أردنا التصدي لتلك المسائل وإنهاء الإفلات من العقاب.

ويجب تنفيذ توصيات لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإنشاء آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك إنشاء محكمة مختلطة على وجه السرعة بالمساعدة التقنية من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتمت عرقلة ولاية البعثة لعدة أشهر حتى الآن بسبب فرض شروط جديدة للهجرة تمس أفراد البعثة، ويجب معالجة ذلك الإجراء. وبالمثل، فإن من الضروري نشر قوة الحماية الإقليمية على وجه السرعة بغرض تعزيز الأمن الشامل في البلد. وبوسع قوة حماية إقليمية تابعة للبعثة وتؤدي مهامها كاملة أن تسهم إسهاما كبيرا في تحسين الحالة الأمنية. وكازاخستان على استعداد للانضمام إلى الإجراءات المتعددة الأطراف لدفع جنوب السودان على طريق السلام والأمن، وهما شرطان أساسيان لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس موغاي والسيدة صنداي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونعرب عن شعورنا بالغضب إزاء الأحداث الجارية في جنوب السودان، وخاصة انتشار العنف والفظائع المستمرة وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية. وعوضا عن الالتزام بوقف إطلاق النار الذي دعا إليه اتفاق السلام المبرم في عام ٢٠١٥ وأيده مجلس الأمن، اختار قادة جنوب السودان، سواء كانوا في الحكومة أم في الحركات المعارضة، شن هجمات عسكرية جديدة وتدبير هجمات الميليشيات، واضعين بذلك مصالحهم الشخصية فوق مصالح شعبهم.

وفي كانون الأول/ديسمبر، تذرّع بعض الزملاء هنا في مجلس الأمن بأنه ستكون للضغط نتائج عكسية لأنه سيعرقل العملية السياسية المستأنفة، غير أنه لم يحرز أي تقدم منذ كانون الأول/ديسمبر. وبدلا من ذلك، تدهورت الحالة الآن وباتت أكثر خطورة. وهناك قتال مستمر ومتأجج. ففي الأسابيع الثلاثة الماضية وحدها شُرِّد ٤٠ ٠٠٠ من مواطني جنوب السودان إلى أوغندا ليبلغ عدد المشردين نحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص منذ تموز/يوليه الماضي. وأُعلن عما يقرب من ٥ مليون شخص يواجهون المجاعة والجوع الشديد في محافظتين مع احتمال كبير بانتشار تلك الحالة. وليس المجاعة هذه بسبب الجفاف، وإنما سببها اهتمام القادة بالسلطة السياسية والمكاسب الشخصية أكثر من اهتمامهم بوقف العنف والسماح بإيصلا المساعدات الإنسانية.

وقد ترقى العوائق التي لا تكف الحكومة عن وضعها بلا ضمير إنساني أمام أولئك الساعين إلى الوصول لمساعدة السكان المنكوبين بالمجاعة إلى أساليب التجويع المتعمد. وهناك تقارير تتحدث عن استهداف المدنيين على أساس عرقي، وعن تفشي العنف الجنسي وتجنيد الأطفال بصورة غير قانونية على نطاق واسع، علاوة على تدمير المنازل ونهب الممتلكات. وليست هذه هي المرة الأولى في هذا النزاع الذي بلغ عمره الآن ثلاث سنوات الذي تستخدم فيه القوات الحكومية حملات الأرض المحروقة. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وحده تم تدمير حوالي ١٧ ٠٠٠ مبنى في منطقة واحدة فحسب من ولاية وسط الاستوائية سابقا.

ولدينا أهداف واضحة في مقابل ذلك: يجب على الطرفين وقف الأعمال العدائية والانخراط في حوار مجد وشامل، بالإضافة إلى الوفاء بوعودهم المتكررة بشأن السماح بوصول المنظمات الإنسانية دون عوائق. ويجب أن تكون أي عملية سياسية شاملة لجميع أصوات مواطني جنوب السودان حقا لكي تكون مستدامة وذات مصداقية. ويجب أن يكمل الحوار اتفاق السلام الذي تشمل عناصره الأساسية: الوقف الدائم لإطلاق النار، وتقاسم السلطة، وإجراء الإصلاحات الهامة – وهي جميعا بمثابة خريطة طريق السلام الدائم. ونرحب باستمرار التزام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بتحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. ونتطلع إلى أن تسفر الدبلوماسية المكوكية التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، الرئيس كوناري، والمشاركة الكاملة من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية عن النتائج المرجوة في الشهر المقبل. ولذلك السبب، تواصل القوات الحكومية وقوات المعارضة معا منع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بوصفها بعثة حفظ السلام التي أذن بها المجلس من الاضطلاع بولايتها بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، تواجه قوة الحماية الإقليمية التي أذن بها مجلس الأمن تأخيرات غير مقبولة في نشر أفرادها. وينبغي للمجلس أن يأخذ على محمل الجد هذه العرقلة المتعمدة لولايته المنصوص عليها بموجب الفصل السابع.

ويجب على المجتمع الدولي استخدام جميع الأدوات المتاحة له للتصدي للأزمة في جنوب السودان ووضع حد للعراقيل الكثيرة التي تعوق عمل البعثة. وما برحنا نتلقى التحذير تلو الآخر من احتمال ارتكاب الفظائع الجماعية. غير أننا لسنا بحاجة إلى هذه التحذيرات لكي ندرك أن مستوى العنف الحادث الآن والفظائع المستمرة في جنوب السودان قد تجاوزت الحد. ومثلما ذكر آنفا، فإن حظر الأسلحة أداة بوسع المجلس استخدامها بهدف التصدي للعنف الدائر في جنوب السودان. وبالمثل، سيمكننا قرار تطبيق الجزاءات ٢٢٠٦ (٢٠١٥) الذي اتخذناه بالإجماع من تحديد الأفراد الذين تهدد تصرفاتهم وسياساتهم السلام في جنوب السودان، بمن فيهم أولئك الذين يعرقلون أنشطة حفظ السلام أو البعثات الإنسانية الدولية،

وأولئك الذين تؤدي تصرفاتهم وسياساتهم إلى توسيع نطاق النزاع، وكذلك الأفراد الضالعين في استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات.

وأخيرا، أود التطرق سريعا للمساءلة. إن هناك ضرورة ملحة لإحراز التقدم نحو إنشاء محكمة مختلطة لجنوب السودان، ونحث الاتحاد الأفريقي وجنوب السودان على التعجيل بإحراز التقدم صوب إنشاء تلك الآلية الهامة في الأشهر المقبلة. ويجب السعي إلى تحقيق السلام والعدالة معا في آن واحد.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالترحيب بحضور وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث فيالمملكة المتحدة في جلسة اليوم، وكذلك بالمبادرة التي اتخذتها الرئاسة البريطانية في تنظيم هذه الجلسة بشأن جنوب السودان. وأود أيضاً أن أشكر المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أثني بقوة على الأمين العام لالتزامه الشخصي تجاه جنوب السودان. وتؤيد فرنسا تمام التأييد الأولويات التي حددها للتو وتدعمه دعماً كاملاً في جهوده الرامية إلى تعزيز عودة السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي أثخنته الجراح.

بعد ثلاث سنوات من النزاع، لا تزال الحالة في جنوب السودان تشكل مصدر قلق شديد. وأضيفت المجاعة الآن إلى العنف والفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي تحمّلها شعب جنوب السودان لفترة أطول مما ينبغي، وهي إلى حد كبير نتيجة لتلك المشاكل الأخرى. ولا يمكننا، بل لا ينبغي لنا أن نظلّ خاملين في مواجهة هذه الحالة. وينبغي أن نتابع أهدافاً ثلاثة.

أولاً، ينبغي إعطاء الأولوية لوقف الأعمال القتالية والوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة. تقع المسؤولية على عاتق جميع أطراف النزاع، وأولاً وقبل كل شيء على الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة. ويجب عليهما أن يحترما اتفاقات وقف إطلاق النار المتعددة التي توصلا إليها والتي ينتهكانها باستمرار. إن ظهور الميليشيات وتوسيع مناطق القتال يجعل تلك الخطوة الأولى أكثر أهمية.

ويجب أن يقترن وقف الأعمال العدائية بوضع حد فوري للعراقيل التي لحقت ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. إن الهجمات العنف والتحرش والنهب التي يقع ضحيتها أصحاب الخوذ الزرق والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. ونحيي شجاعة وتفاني أولئك الرجال والنساء في جهودهم الدؤوبة لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً. ويجب أن يكون المجلس على استعداد لفرض جزاءات على جميع الضالعين في هذه الهجمات ضدهم. كما أننا نأسف بشدة لأن جهود الحماية والمساعدة لبعثة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني على حد سواء قد تخضع للقيود على الوصول والحواجز البيروقراطية. يجب على حكومة جنوب السودان أن تبذل كل جهد ممكن لوضع حد لهذه العقبات، وأن تيسّر عمل هؤلاء الناس. والتقدم على هاتين الجبهتين – إنهاء العنف وتيسير وصول المساعدات الإنسانية – سيجعل من الممكن تهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي السلمي.

وتتعلق نقطتي الثانية بتنفيذ تسوية سياسية، وهي الحل الوحيد طويل الأمد للتحديات التي يواجهها البلد. ونعرف شروط الحل السياسي في هذا الصدد، لأنها ترد في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان المؤرخ في آب/أغسطس ٢٠١٥. وتوفر هذه الوثيقة خريطة الطريق الشاملة والمفصّلة التي يجب تنفيذها من أجل استعادة الأمن والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بعمل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم تحت قيادة الرئيس موغاي. ومن الضروري مواصلة رصد اتفاق السلام وتذكير حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية

بحزم – وهي نفسها نتجت عن الاتفاق – وسائر أصحاب المصلحة السودانيين الجنوبيين بمسؤولياتهم. ومرة أخرى، ليس من المقبول لأولئك الذين التزموا بتنفيذ تلك التدابير ألا يحترموا كلمتهم.

وفي هذا السياق، وعلى غرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، ينبغي للمجلس أن يستذكر التوقعات المتعلقة بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في اتفاق السلام، بما في ذلك وربما في المقام الأول في مجال الأمن. ولذلك فإننا نرحب بمشاركة الهيئة والاتحاد الأفريقي، بالتنسيق الكامل مع الأمم المتحدة. إن المهمة المسندة إلى الرئيس ألفا كوناري للمضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز شمولية الحوار الوطني أمر أساسي في هذا الصدد. وندعو جميع الأطراف إلى العمل معه لتحقيق تلك الغاية. وأي حوار وطني سيذهب سدى، بل سيؤدي إلى نتائج عكسية، إذا انتقص من تنفيذ اتفاق السلام و لم يكن شاملاً تماماً و لم يجر بغية ضمان استقلاليته ونزاهته وثقة جميع المشاركين فيه. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر بأن فرنسا ترى أن رفع حظر الأسلحة سوف يحسّن آفاق الحل السياسي. وبتقييد إمكانية الحصول على الأسلحة المستخدمة في ارتكاب الانتهاكات ضد المدنيين، سيساعد الحظر على خفض مستوى العنف وتهيئة بيئة تفضي إلى الحوار السياسي السلمي.

ثالثاً وأخيراً، يجب أن نتذكر أن دوامة العنف والمعاناة لا يمكن كسرها إلا إذا تم إحراز تقدم حقيقي في مجالي العدالة والمساءلة. وكما قالت السيدة صنداي فقد عانت المرأة على نحو غير متناسب في هذا النزاع. إن استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، الأمر الذي ظلّ موثّقاً تماماً من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني، يمكن أن يشكل جريمة حرب أو حتى جريمة ضد الإنسانية. إن العنف ضد الأطفال وتجنيد الأطفال الجنود هما انتهاكان يثيران الاشمئزاز أيضاً.

وفي مواجهة أوجه القصور الحالية في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب في جنوب السودان، علينا أن نذكّر مرتكبي تلك الجرائم بأنهم سيخضعون للمساءلة. ويمكن أن نساعد على منع هذه الجرائم بالنظر في معاقبة أولئك الذين يرتكبونها أو يأمرون بها. وينبغي لنا أيضاً دعم جهود المساءلة القضائية. ومرة أخرى، ينص اتفاق السلام على آليات لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك إنشاء محكمة مختلطة. وندعو إلى إحراز تقدم في هذا الاتجاه، ونكرر تشجيعنا لعمل الاتحاد الأفريقي على هذا المنوال. وإذا لم يكن هناك أي تحسن في هذا المجال، فسيتكرر العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان مراراً وتكراراً.

فلنكن واقعيين. إن المأساة في جنوب السودان قد تزداد سوءاً. ولكن إذا تحملت الأطراف مسؤولياتها وظلّ المجلس معبأ تماماً، فلن يكون ذلك حتماً مقضيّاً.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود مرة أخرى أن أشكر الرئاسة البريطانية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة. وبالطبع، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في جنوب السودان (S/2017/224). ونتشجع بنهجه وقيادته. وأود أيضاً أن أشكر الرئيس موغاي على حضوره هنا، وعلى عمله بشأن هذه المشكلة الصعبة. وأشكر السيدة صنداي على حضورها.

ترى بوليفيا، تماشياً مع جهود الأمين العام، أن من الضروري أن يكون المجلس متحداً في دعم العملية السياسية، التي هي الحل الوحيد الممكن للحالة في جنوب السودان. ونؤيد النقطة التي أدلى بها الأمين العام بشأن العناصر الثلاثة التي هي أساسية لإحراز تقدم في حل هذا النزاع المأساوي: أولاً، وقف الأعمال العدائية؛ ثانياً، استئناف عملية السلام؛ وثالثاً،

وصول المساعدات الإنسانية دون قيود. وبالمثل، فإن الدعم الموحد والمتابعة المستمرة اللذين يمكن للمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن توفرهما سيشكلان عنصرا رئيسيا لضمان عملية حوار شاملة حقاً وتتمتع بالشرعية.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الصحفي المشترك المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ الصادر من جانب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة دعماً للحوار الوطني. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على تقديرنا لعمل رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، السيد موغاي، ومساعيه الحميدة، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، السيد ألفا كوناري.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نطالب بالامتثال لاتفاق السلام بشأن وقف الأعمال العدائية بين الطرفين وإنهاء الاشتباكات في مناطق ولايات الاستوائية، وأعالي النيل، وبحر الغزال، وملكال، وواو شلك، التي أدت إلى حالة من انعدام الأمن واستمرار نزوح المدنيين، والذين بينهم النساء والأطفال وهم الأشد ضعفاً.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان كفالة أن تعمل الحكومة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على ضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عراقيل وحماية المدنيين في المناطق التي تمس فيها الحاجة إليها.

ويساورنا القلق إزاء التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم. وندعو إلى الالتزام بالفصل الخامس من اتفاق السلام، ونأمل أن يتخذ الاتحاد الأفريقي جميع التدابير اللازمة لإقامة محكمة مختلطة عادلة ونزيهة وموثوقة لجنوب السودان. ومن المهم أيضا أن نرحب بالتقدم المحرز في التدابير العملية المتخذة لنشر قوة حماية إقليمية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من حدة الحالة الأمنية المتفاقمة شريطة أن تكون مهامها معروفة بوضوح. وتعاون المنطقة أيضا يكتسي أهمية بالغة في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن إعلان منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حالة مجاعة محلية في مقاطعتي لير ومايندیت يمثل نداء عاجلا إلى الحكومة والمجتمع الدولي لاتخاذ تدابير فورية لتخفيف حدة المجاعة وكفالة عدم تدهور الحالة أكثر من ذلك. ووفقا للأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعاني ١٠٠ ٠٠٠ شخص في جنوب السودان من حالة مجاعة ويعاني ٥,٥ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي يتطلب عملا متضافرا. ووفقا لوكيل الأمين العام السيد ستيفن أوبراين الذي وجه نداء إلى المجتمع الدولي والجهات المانحة المالية، من الضروري أن نجمع ١,٢٥ بليون دولار للتصدي لتلك الحالة الصعبة.

ومن الواضح أن حالة المجاعة جاءت نتيجة لعدد من العوامل: النزاع المسلح بين مختلف الأطراف وصعوبات وصول المساعدات الإنسانية والجفاف الشديد في المنطقة، الأمر الذي يبين أيضا أن آثار تغير المناخ تزيد من احتمال نشوب النزاع. ولذلك، ندعو الحكومة إلى العمل مع العاملين في المجال الإنساني وموظفي البعثة لتقديم المساعدة اللازمة إلى السكان في تلك المناطق في أقرب وقت ممكن.

في الختام، أود أن أشدد على أن العمل المشترك للمنظمات الإقليمية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى وضع خطط العمل الرامية إلى تعزيز المؤسسات في جنوب السودان. ويجب أن تتناول تلك الخطط المشاكل الهيكلية للمؤسسات وأن تحترم مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونات الذي ينبغي بموجبه مواءمة جميع أشكال التعاون الإنمائي مع البلد المتلقي له واتساقه مع خطط البلد وتنسيقه بين الأطراف، وأخيرا، فإنه يجب أن يقوم على أساس المسؤولية المتبادلة لجميع أصحاب المصلحة.

وكذلك نعتقد أن النزاع في جنوب السودان يجب أن يحله أبناء شعب جنوب السودان أنفسهم بمساعدة المجتمع الدولي مع احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد موغاي والسيدة سانداي على تقييمهما للحالة في جنوب السودان. ونرحب أيضا بالجهود الشخصية التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى تسوية بشأن جنوب السودان.

ونوافق على أهمية تنسيق إجراءات الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة الرامية إلى ضمان السلام والاستقرار والأمن في جنوب السودان. ونؤيد نهج الأمين العام في السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية مع تقديم الدعم المناسب من الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بمشكلة جنوب السودان. ونعتقد أنه من المناسب أن تضطلع الهيئة الحكومية الدولية بدور مركزي في تلك العملية. ونقدر الأمانة العامة على تقديمها مؤخرا تقييمات أكثر توازنا في تقاريرها الشهرية، ونود أن نشدد من بينها على التقدم المحرز في الإعداد لنشر قوة حماية إقليمية. وكما توضح المعلومات، تم تأجيل الإطار الزمني لنشر الوحدات الطليعية بعض الشيء دون أدنى خطأ من جنوب السودان. وموقف جوبا البناء بشأن مسألة قوة الحماية الإقليمية يدل عليه تخصيص الحكومة لقطعة الأرض الأولى لثكناتها، بينما وحسبما نعلم، يعزى التأخر في تخصيص القطعة الثانية إلى بعض الإجراءات التي لا يمكن تجنبها.

ونحث الأمانة العامة على مواصلة التعاون مع جوبا بغية حل جميع المشاكل الحالية التي تشمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك الحاجة إلى إنشاء آلية للحل السريع لمشاكل التأشيرات ولتحديد طرائق نشر قوة الحماية الإقليمية مع الامتثال للقواعد الأساسية لحفظ السلام.

ونحن نتشاطر الشواغل إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في البلد، وننوه بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحسين الأمور. ونرحب ببيان الرئيس كير المتعلق بإتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يوجد فيها أزمة غذاء. وينبغي ألا نغفل عن الإشارة إلى المساعدات التي منحتها الخرطوم لشعب جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، بالنظر إلى الحالة في الصومال وكينيا المجاورين، علينا أيضا أن نشير إلى أن المجاعة في العديد من أنحاء جنوب السودان ليست نتيجة للمشاكل الأمنية فحسب بل أيضا لسوء الأحوال الجوية.

ونشعر بالقلق إزاء التقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة في أنحاء مختلفة من البلد. وما زلنا نرى أن هذه الحوادث ناجمة إلى حد كبير عن مشاكل القيادة والتحكم، وكذلك عن انعدام الانضباط لحد ما في صفوف القوات الحكومية وقوات المعارضة. وثمة عامل آخر هو الانقسام في صفوف القوى المناوئة للحكومة بين مؤيدي تابان دينق قاي ومشار، حيث تقع الاشتباكات على خطوط عرقية أو ببساطة لأسباب جنائية.

ونرحب بإعلان الرئيس كير إجراء حوار وطني قريبا في إطار اتفاق السلام وندعو إلى دعمه النشط. ونثق بأن العفو المقترح سيمكن من إحراز تقدم في العملية السياسية، كما أنه سيساعد على حل مشكلة وجود أنصار النائب الأول السابق للرئيس رياك مشار على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبصفة عامة، نعتقد أن معايير الحوار الوطني ومكان المشاورات يجب أن يحددهما السودانيون الجنوبيون أنفسهم. ونسلم بأنه سيكون من المستحيل تعزيز الحوار الوطني أو تنفيذ اتفاق السلام إن لم يتم الحفاظ على وقف إطلاق النار. ولكن سيكون من غير المنصف لوم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية حصرا على استمرار العنف.

ونرى أنه من غير المناسب بالمرة الإشارة إلى خطر الإبادة الجماعية. إن تزايد حدة التوترات بين الأعراق يعود إلى حد كبير إلى التصريحات والأعمال الاستفزازية من جانب الجماعات المسلحة والإجرامية والعناصر غير المنضبطة من قوات الأمن. ولا يمكننا أن نتحدث عن وجود سياسة منهجية ومتعمدة من جانب السلطات في هذا الصدد.

ونرحب بإنشاء فريق عامل داخل البعثة معني بخطاب الكراهية والتحريض. ونود أن نشدد على أهمية منع أي أنشطة مماثلة انطلاقا من أي بلد عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وإلا فإن كامل مضمون القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) سيكون ببساطة غير فعال.

إن موقفنا بشأن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على جنوب السودان معروف جيدا. وإذا كنا نريد إرساء السلام الدائم في جنوب السودان، فإن ما نحتاج إليه ليس حظرا على الأسلحة يفرضه مجلس الأمن، بل تدابير محددة الأهداف لنزع سلاح السكان ولتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. ونعتقد أيضا أنه من الضروري أن نضع في الاعتبار آراء الدول الإقليمية بشأن أن هذا ليس وقتا مناسبا لاقتراح فرض قيود إضافية على جوبا. وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى ما ذكره خبراء الأمم المتحدة عن أن نفس البلدان التي يبدو أنها تدعو إلى فرض حظر على الأسلحة في مجلس الأمن ربما تمد جنوب السودان بالأسلحة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم الشاملة. وأود أيضا أن أشيد بالمملكة المتحدة على توفير فرصة حسنة التوقيت لمناقشة مواصلة الجهود الدولية اللازمة لحل النزاع في أحدث دولة في العالم.

وبصفة أساسية، وبشكل مأساوي، أصبحت أسوأ المخاوف جميعا تقريبا بشأن مصير البلد حقيقة واقعة. إن جنوب السودان على شفا الفوضى. وقد شُرد الملايين من ديارهم. والاقتصاد في حالة خراب. ويتفشى الجوع والفقر. وإذ يعاني شعب جنوب السودان، تواصل الأطراف المتحاربة السعي إلى تحقيق أهدافها بالوسائل العسكرية. وتشكل أعمال القتل والاختطاف والاغتصاب والنهب وحرق المنازل الآن روتينا يوميا مروعا في جنوب السودان. ولكن الحالة في الأشهر الأخيرة تدنت إلى مستويات دنيا جديدة غير مسبوقة، حيث تفيد تقارير بتزايد العنف العرقي وصدرت إعلانات عن حالة مجاعة في بعض أنحاء البلد.

إن مقاطعة لير في ولاية الوحدة هي مجرد مثال واحد. وهي إحدى بؤر المجاعة، حيث يواجه أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص مجاعة وشيكة. والقرى مهجورة. وقد قام المسلحون من كلا الجانبين بإحراق المحاصيل وطرد المزارعين من حقولهم. والناس يختبئون في المستنقعات. وهم يأكلون جذور الأعشاب المائية والأسماك التي يتمكنون من صيدها في بعض الأحيان. ولا توجد مدارس ولا خدمات صحية. وليس هناك سوى الخوف من فقدان الشيء الوحيد الذي لا يزالون يمتلكونه – حياتهم. ومن المخزي أن يحدث كل هذا في القرن الحادي والعشرين. ومن العار أننا، نحن المجتمع الدولي، لم ننجح في منع وقوعه. ومما يثير السخط ألا يتحمل القادة السياسيون في جنوب السودان مسؤولياتهم تجاه شعبهم. فالوقت ليس في صالحنا. ولكن ما دمنا لا نقف مكتوفي الأيدي، فإنه لا يزال من الممكن تفادي تلك المأساة الإنسانية.

كيف يمكننا القيام بذلك؟ يجب علينا تغيير الوضع الراهن المميت وتحويل الطاقات التي تبددها الحرب حاليا صوب النهوض بالسلام. ولن تساعد الإدانات العلنية والتهديد بالعواقب دون اتخاذ إجراءات. وكلا الجانبين يعتبرها إلى حد كبير تهديدات جوفاء بلا أثر. ويتطلب إحداث الأثر اتباعَ نهج صارم قد يتمكن حقا من تغيير الحسابات والتأثير على

السلوك. وإذا أردنا وقف القتال، فيجب وقف تدفق الأسلحة. وإذا أردنا منع استخدام الأموال العامة للأغراض الشخصية، فيجب منع بعض الأفراد من الحصول عليها. وإذا أردنا وقف الهجمات على المدنيين، فيجب مساءلة الجناة.

ولهذا السبب تعتقد أوكرانيا أن حظر توريد الأسلحة والجزاءات المستهدفة لا تزال تكتسي أهمية إذا أردنا أن نمنع جنوب السودان من الانزلاق إلى أتون الحرب والفوضى. ونحن لا نعتقد أن هذا التدبير سيكون الدواء لكل داء. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه سيخفض قدرة الأطراف على مواصلة تأجيج الصراع. وسيساعد ذلك على إسكات المعدات العسكرية التي لديهم بالفعل، وسيوقف تدفق الموارد المالية التي تمس الحاجة إليها لتُنفق على أسلحة جديدة.

وتؤمن أوكرانيا إيمانا راسخا بأنه ليس هناك أي حل عسكري للنزاع في جنوب السودان. إن إجراء حوار سياسي شامل في إطار اتفاق السلام لعام ٢٠١٥ هو السبيل الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة حكومة جنوب السودان لبدء حوار وطني يرمي إلى تعزيز المصالحة الوطنية والوئام الطائفي بين جميع الفئات في جنوب السودان. ومع ذلك، ولكي تكون المبادرة فعالة وذات مصداقية، يجب أن تتوقف الأعمال القتالية على الفور، ويجب أن تتم استعادة سيادة القانون، ويجب أن يتم السماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

وأخيرا، أود أن أعرب عن دعم أوكرانيا الكامل لالتزام الأمين العام بالعمل الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والدول الأعضاء والشركاء الآخرين لضمان استيعاب الجميع في تنفيذ اتفاق السلام وعملية الحوار الوطني. وبصفة أوكرانيا أحد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإنها ستواصل الدعم النشط لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في ذلك البلد الهش.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود الوفد السنغالي أن يشكر رئاسة المملكة المتحدة، على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة بشأن جنوب السودان، التي ترأسها السيد بوريس جونسن، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث. كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين، ونقدر البيان الهام الذي قدمته السيدة بيتي صنداي بشأن الحالة. كما سلطت بياناتهم الضوء كذلك على مدى حدة المسألة المعروضة على المجلس.

لقد أدت الأزمة التي مزقت جنوب السودان لأكثر من ثلاث سنوات إلى زيادة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ويود وفد بلدي ليس فقط التأكيد مجددا على قلقه الشديد إزاء تدهور الحالة الأمنية في البلد وتأثيره على تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولكن أيضا إدانة التوغلات المسلحة والتهديدات الموجهة ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وضد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فضلا عن انتهاكات اتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة.

وقد أدت الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار وتزايد حدة الأعمال القتالية في أنحاء كثيرة من البلد، كما نعلم جميعا، إلى موجة من اللاجئين الفارين إلى البلدان المجاورة وزيادة عدد المشردين داخليا في البلد، وزيادة تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية أصلا. وإذا أضفنا إلى ذلك المجاعة الموجودة الآن في مختلف المناطق، فإن اتخاذنا للإجراءات اللازمة يكتسي بالغ الأهمية إذا أردنا منع السكان من الاستسلام للمرض والجوع. وحقيقة الأمر أن القتال المستمر والانهيار الاقتصادي قد تركا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص يواجهون المجاعة.

ووفقا لمختلف وكالات الأمم المتحدة، فإن مليون شخص آخر يعتبرون على حافة المجاعة. وهي أسوأ مجاعة شهدها البلد منذ بدء النزاع.

ولذلك يعتقد وفد بلدي، وأرى أننا نتفق جميعا على ذلك، أنه لن يكون من الممكن تسوية الحالة الإنسانية الكارثية في جنوب السودان وبصورة نهائية، إلا من خلال التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ولذلك ندعو مختلف أطراف النزاع إلى استئناف الحوار وتنفيذ اتفاق السلام في جمهورية جنوب السودان. وفي هذا الصدد، نعتقد أن عملية الحوار الوطني، التي أعلن عنها الرئيس سلفا كير في كانون الأول/ديسمبر، يمكنها أن تساعد على تهيئة الظروف المؤاتية لاستعادة السلام في البلد، إذا ثبت حقا أنها شاملة للجميع وحرة وشفافة. وسوف يمنح ذلك العملية الشرعية اللازمة، وسيضمن ملكيتها من جانب سكان جنوب السودان، دون تمييز، وبدعم من المنطقة والمجتمع الدولي. وينبغي للحوار الوطني أن يتيح أيضا للمشاركين مناقشة المسائل العامة، بما في ذلك المسائل الحاسمة بالنسبة للحوكمة، وإصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية، من بين أمور أخرى. ومن هذا المنطلق فإننا نشجع بقوة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة الرامية إلى ضمان اتخاذ تدابير منسقة لدعم عملية السلام، بما في ذلك عملية الحوار الوطني، وضمان أوسع نطاق ممكن من الشمولية في الحوار الوطني من خلال إشراك جميع أطراف النزاع في جنوب السودان.

وبالعودة إلى موضوع المجاعة، فقد قدم الرئيس ألفا كوناري، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، مقترحات محددة ترمي إلى التخفيف من الآثار المدمرة للمجاعة بغية ضمان الأمن الغذائي بصورة عامة في سائر أنحاء جنوب السودان. وسيتطلب ذلك وقف الأعمال العدائية، ولا سيما من أجل تمكين استئناف النشاط الزراعي.

ولذلك ندعو جميع الجماعات المسلحة إلى وقف القتال فورا والسماح لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان– ونحن نشيد هنا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو البعثة في بيئة معادية – بتمكين العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى المدنيين الذين يحتاجون إلى مساعدتهم. وما لم تتوفر إمكانية الوصول بدون عائق، فإن الحالة الإنسانية لن تزداد إلا سوءا، وسيكون السكان المحليون هم من يعانون أكثر من غيرهم.

ويؤيد بلدي أيضا إنشاء محكمة مستقلة مختلطة في جنوب السودان لمحاكمة مرتكبي الجرائم والفظائع الأخرى ضد السكان المدنيين، وندعو حكومة جنوب السودان إلى دعم الاتحاد الأفريقي في ذلك المسعى.

وأخيرا، وفيما يتعلق بقوة الحماية الإقليمية – ونحن نرحب بالتطورات الأخيرة المشار إليها المتعلقة بنشر القوة – نناشد سلطات جنوب السودان اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان النشر الفوري للقوة. وهنا أود أن أشيد بالبلدان المساهمة بقوات على تفانيها في خدمة قضية السلام في جنوب السودان.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام، وللسيد موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في جنوب السودان، والسيدة صنداي على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

ولا تزال اليابان تشعر ببالغ القلق حيال استمرار أعمال القتال والحالة الإنسانية المتردية في جنوب السودان، التي أدت المجاعة إلى تفاقمها. إن العديد من الأرواح معرضة للخطر. وعلى أعضاء مجلس الأمن والشركاء الدوليين أن يواصلوا تقديم الدعم المنقذ للحياة إلى السكان الأبرياء في جنوب السودان. وبالإضافة إلى مبلغ ٢٢,٤ ملايين دولار المقدم في

شكل مساعدة إنسانية ولإعادة الإعمار الذي أعلن في كانون الثاني/يناير، قررت اليابان في الأسبوع الماضي بالتبرع بمبلغ إضافي قدره ٦ ملايين دولار استجابة لدعوة الأمين العام إلى تقديم الدعم الدولي للتصدي للمجاعة.

ولكي تكون المساعدة الدولية فعالة يجب أن تصل إلى من هم في حاجة إليها. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري توفير إمكانية الوصول بشكل مأمون وبدون عوائق. ونشعر بالانزعاج من العديد من التقارير عن القيود المفروضة على إمكانية الوصول للأغراض الإنسانية، بما في ذلك القيود المفروضة إصدار تصاريح العمل، التي لن تؤدي سوى إلى زيادة معاناة السكان الأبرياء. والأسوأ من ذلك، لا يزال مقدمو المعونة يستهدفون في تلك الحوادث المأساوية، على نحو قتل مسلحين مجهولين في ١٤ آذار/مارس لموظفين من المنظمة الدولية للهجرة. وتدعو اليابان الرئيس كير إلى الوفاء بالتزاماته السابقة واتخاذ إجراءات فورية على أرض الواقع، بما في ذلك بتحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية على الصعيد المحلي والعمل على التوصل إلى وقف للأعمال العدائية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين على عاتق حكومة جنوب السودان. ونحث على إحراز تقدم ملموس على تلك الجبهة.

ولا يوجد أي بديل عن إجراء عملية سياسية تهدف إلى إحلال السلام الحقيقي. وتؤكد اليابان مجددا دعمها الكامل للالتزام الجماعي والتنسيق الوثيق بشأن جنوب السودان الذي أبداه الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة في بيانها المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير. وترحب اليابان بمشاركة الأمين العام المستمرة في هذا الوقت الحرج. كما أننا نقدر المشاركة القوية للرئيس كوناري والرئيس موغاي، ونؤيد دعوتهما جنوب السودان إلى جعل الحوار الوطني شاملا للجميع ومتسما بالحرية والشفافية بقدر الإمكان. وعلى المجلس أن يظل موحد الصفوف في دعم تلك المشاركات والجهود. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز الشمولية والمصالحة، تنظر اليابان في تقديم الدعم إلى مبادرات السلام الشعبية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشكل نجاح تنظيم يوم وطني للصلاة في ١٠ آذار/مارس بمشاركة واسعة خطوة في الاتجاه الصحيح. وتقع المسؤولية الآن على عاتق الرئيس كير والحكومة. ونحث الرئيس كير بشدة على الاستناد إلى تلك الروح في السعي لإجراء عملية حوار وطني حقيقية وشاملة للجميع. وعلى الأطراف الأخرى أيضا أن تنبذ العنف وأن تتعاون في ذلك المسعى الوطني.

وتحيط اليابان علما بعض علامات إحراز التقدم بشأن نشر قوة للحماية الإقليمية، بما في ذلك تحديد البلدان الإقليمية التأكيد على التزامها بالمشاركة في القوة، والزيارات التي قامت بها إلى جنوب السودان أفرقة الاستطلاع والعناصر التمكينية التابعة للبلدان المساهمة بقوات. ولكن لا تزال هناك تحديات ينبغي معالجتها بشأن النشر الكامل للقوة. فنحن بحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في تنسيق تخصيص الأرض والمطارات لضمان أن تعمل بفعالية. ومرة أخرى نناشد الحكومة التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك بشأن قوة الحماية الإقليمية.

وبالرغم من قرارنا الأخير بإنهاء أنشطة الوحدة الهندسية التابعة لقوة الدفاع الذاتي، فإن اليابان لا تزال ثابتة في التزامها بتحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. وستدعم اليابان الجهود الرامية إلى إجراء حوار وطني شامل للجميع وستعمل مع الأطراف المعنية من أجل التشغيل السلس والفعال لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك النشر المبكر لقوة حماية إقليمية. كما ستواصل اليابان تقديم التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، مما يسهم في بناء الدولة في جنوب السودان.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين تقديم الشكر لرئاسة المملكة المتحدة للمجلس على هذه المبادرة. كما شعرنا بالامتنان على وجود وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، بيننا. ونشكر الأمين العام، والسيدة صنداي والسيد موغاي على بياناتهم.

لقد غطى البيان الرئاسي الصادر اليوم (S/PRST/2017/4) وبيان الأمين العام جميع النقاط الواردة في النص الذي أعددناه لبياني بعد ظهر هذا اليوم، ولذلك سأتوخى الإيجاز الشديد.

ولن أقول سوى إن البيان الرئاسي يثبت ويحدد بوضوح خمسة تدابير لازمة إذا أريد إحراز تقدم بشأن الحالة في جنوب السودان. ولذلك، نعتقد أن علينا أن نحث المجلس على أن يظل يقظا في التأكد من تنفيذ تلك الخطوات بالتعاون الوثيق مع جميع المنظمات الإقليمية المشاركة في المسائل ذات الصلة بجنوب السودان.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين المملكة المتحدة على عقد جلسة اليوم وتشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. لقد استمعنا باهتمام للبيانين اللذين أدلى بهما الرئيس موغاي والسيدة صنداي.

ولا تزال الحالة في جنوب السودان معقدة. وقدم الرئيس كير مبادرة بشأن إجراء حوار وطني وتعزيز التنمية الاقتصادية. وفي غضون ذلك، تواجه حكومة جنوب السودان صعوبات عديدة في تنفيذ اتفاق السلام والحفاظ على الاستقرار الوطني ومعالجة الأزمة الإنسانية والمجاعة.

وتأمل الصين أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة في المجالات الأربعة التالية: أولا، ينبغي أن يمارس الضغط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة جنوب السودان، لأن ذلك هو الحل الوحيد الممكن. وعلى للمجتمع الدولي أن يواصل الضغط على جميع الأطراف في جنوب السودان لوقف الأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات والتنفيذ الفعال لاتفاق السلام. وترحب الصين بمبادرة الرئيس كير بشأن إجراء حوار وطني وتأمل أن تشارك جميع الأطراف في جنوب السودان بفعالية في تلك العملية، وأن تسوي خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور وأن تعزز المصالحة في مسعى مشترك لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الوطنية.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي بعمل وساطة مكثفة بشأن هذه المسألة. وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد استفادة كاملة من الدور الذي تؤديه الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي، وأن تكثف الجهود الرامية إلى تنفيذ البيان المشترك الذي وقعته الأطراف الثلاثة في كانون الثاني/يناير خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، وأن تقدم المزيد من الدعم لجهود الوساطة التي يقودها الرئيس موغاي رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي، الرئيس كوناري، من أجل إيجاد تآزر في السعي إلى إيجاد حل للحالة في جنوب السودان.

ثالثا، يجب علينا أن نعزز قدرة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على الوفاء بولايتها. وتؤيد الصين اضطلاع البعثة بدور بناء في مساعدة جميع الأطراف في جنوب السودان على تنفيذ اتفاق السلام، وبخاصة الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان، بما في ذلك حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. إننا نرجو أن تنشط حكومة جنوب السودان في تنفيذ البيان المشترك الصادر عن مجلس الأمن، فضلا عن قرارات المجلس ذات الصلة؛ وأن تدعم البعثة في أداء ولايتها بالمساعدة على نشر قوة الحماية الإقليمية وزيادة المشاورات مع الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية؛ وأن تعالج أي مسائل قد تنشأ في عملية التعاون بشكل صحيح.

رابعا، يجب العمل بنشاط على مساعدة جنوب السودان في مكافحة المجاعة. ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي إغاثة في حالات الكوارث لدعم حكومة جنوب السودان، ونشجع جميع الأطراف في جنوب السودان على العمل للمصلحة العامة للناس وتهيئة ظروف مواتية للإسراع في تقديم الإغاثة إلى المناطق المتضررة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومة على الاستثمار في الزراعة والهياكل الأساسية وتعزيز قدرة الحكومة على الاعتماد على الذات والقدرة على مواجهة الكوارث بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وقد شاركت الحكومة الصينية بنشاط في عملية السلام في جنوب السودان وروجت لها من خلال دفع محادثات السلام وإرسال حفظة سلام. لقد ساهمت الصين بحصتها في عملية السلام في جنوب السودان. ومؤخرا، زار الممثل الخاص للحكومة الصينية للشؤون الأفريقية أوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا، وتبادل الآراء مع البلدان في المنطقة بشأن الحالة في جنوب السودان. وستواصل الصين بذل جهود مماثلة والاضطلاع بدور بناء في السعي إلى السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ في المستهل بتهنئتكم، السيد الرئيس، ووفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ويتعهد وفد بلدي بدعمه الكامل. وأؤكد للمجلس تعاوني ودعمي لمعالجة المسائل التي تهم بلدي.

كما أشكر الأمين العام والرئيس السابق موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والسيدة صنداي على إحاطاتهم الإعلامية. يعلم الرئيس أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية قدمت تقريرها لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد كان التقرير السابق في آذار/مارس. ولم تبد اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، حتى الآن، أية شواغل لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إزاء تنفيذ فصول الاتفاق بشان حل النزاع في جنوب السودان. ويعزى التأخير في تنفيذ المادة ١٤ من الفصل الأول إلى رئيس اللجنة الوطنية لتعديل الدستور، إلى جانب الافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ الفصل الثاني المتعلق بالترتيبات الأمنية.

ويسرنا الإبلاغ بأن رئيس اللجنة قد وصل إلى جوبا قبل أسبوعين، ويجري بذل كل الجهود لاستعراض التشريعات اللازمة للإصلاح، بما يتفق مع الفصل الرابع من اتفاق السلام. ونود أن نشير إلى أنه يشمل دمج الاتفاق في دستور جمهورية جنوب السودان.

وقد أعلنت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية مرارا التزامها الراسخ بتنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان. وفي الواقع، إنها اتخذت بالفعل خطوات عملية لتحقيق تلك الغاية من أجل تحقيق السلام الدائم. فقد شكلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجمهورية جنوب السودان والمجلس التشريعي الوطني الانتقالي واللجنة الوطنية لتعديل الدستور واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، من بين أمور أخرى. كما إنها نفذت الشمول السياسي على الصعيد الوطني، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان. وبعبارة أخرى، فإن مختلف القوى السياسية ممثلة في تشكيلة الحكومة، تماشيا مع اتفاق السلام.

وفي محاولة لتنشيط بناء السلام، طرحت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية خطة للمصالحة والحوار الوطني باستخدام نهج منطلق من القاعدة يبدأ من داخل المجتمعات المحلية وصولا إلى المستوى الوطني. كما رحبت الحكومة بخطة العمل من أجل السلام والمصالحة، التي أطلقها مجلس كنائس جنوب

السودان، كوسيلة لتعزيز جهود الحكومة لبناء السلام. وتدعو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة في ذلك الجهد. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن اتفاق السلام في جنوب السودان لا ينبني على الأفراد، بل على أحزاب مختلفة. وبالتالي، ينبغي ألا يكون رهينة بيد أفراد اختاروا المنفى الذاتي لأسباب يعرفونها هم.

فتنفيذ اتفاق السلام يمكن أن يمضي من دون هؤلاء الأفراد وسيمضي من دونهم. إن الحوار الوطني عملية، ويمكن لمن لم يكن مستعدا للانضمام الآن الانضمام متى ما رأوا أنفسهم مستعدين لها. والحوار الوطني ليس بديلا لاتفاق السلام في جنوب السودان. وقد انخرطت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بنشاط مع الأمم المتحدة من خلال تفاعلاتها مع مختلف الوفود التي زارت البلد. ويشمل ذلك وفد مجلس الأمن في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الذي وقعت معه بيانا مشتركا؛ ووفد فريق الأمم المتحدة للتقييم الاستراتيجي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. والمستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية؛ والمفوض السامي لحقوق الإنسان وفريق التقييم التابع له؛ وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

وقد تعاونت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية كذلك بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من خلال فريقها التقني. وقد توصل الطرفان إلى تفاهم مشترك بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام، ولا سيما فيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية، التي قبلتها الحكومة بدون شروط مسبقة.

واتفقوا على مسائل أخرى مثيرة للقلق، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكفالة وصول أفراد الإغاثة بدون عراقيل لتقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان المحتاجين في جنوب السودان، وإنشاء نظام النافذة الواحدة للتيسير والتعجيل بإصدار التأشيرات، والتخليص الجمركي في الوقت المناسب، والإذن بالطيران وإزالة العوائق البيروقراطية، من بين أمور أخرى.

وكما أشرنا سابقاً، فإن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية قد قبلت بنشر قوة الحماية الإقليمية دون أي شروط. وقد اتخذت خطوات أخرى بتخصيص قطعة أرض لاستضافة القوة المقترحة، تغطي مساحة قدرها ٢٥١٤ كيلومتراً مربعاً. وعلاوة على ذلك، فقد أقرّت طلبات لقطعة أرض ثانية لقوة الحماية الإقليمية. وقدمت البعثة أسماء أولئك الذين سينضمون إلى المسؤولين في جوبا، جنباً إلى جنب مع السلطات الحكومية، لفحص الأراضي ومسحها.

وخلال زيارة إلى عاصمة البلد يوم الثلاثاء، ٢آذار/مارس، قال السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إن الوحدات الأولى من قوة الحماية الإقليمية لجنوب السودان سيتم نشرها في غضون بضعة أسابيع. إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، بعد أن تعاونت مع الأمم المتحدة والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره، توقعت أن يتم الاقرار إيجابياً بجهودها، بدلاً من الإبلاغ عنها بشكل سلبي.

وترفض حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بشدة أي اتهام باطل بشأن ما قيل إن الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي يلوحان في الأفق في جنوب السودان. فجنوب السودان بلد متنوع يضم حوالي ٦٠ من القبائل والأعراق التي ما فتئت تعيش في سلام ووئام منذ العصور القديمة. والنزاع في جنوب السودان نزاع سياسي، وهو يتصف بكونه صراعاً على السلطة من جانب أولئك الذين يسعون للاستيلاء على السلطة بالقوة، وليس له بعد عرقي، رغم ما تدعيه بعض الأوساط. إن

استخدام الانقسام العرقي يساعد على إثارة البلبلة وربما يضمن تطبيق تدابير عقابية ضد الحكومة.

ونثني على الأمين العام على البيان الأخير الذي أدلى به في مؤتمره الصحفي في مجمع غيغيري للأمم المتحدة، الذي قال فيه إن خطر الإبادة الجماعية في جنوب السودان قد تقلص إلى حد كبير. ورغم أن البيان في رأينا لم يقطع شوطاً كافياً لدحض ادعاء الإبادة الجماعية التي تلوح في الأفق، فإنه تطور نرحب به ويشكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وعلاوة على ذلك، فإن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ترفض رفضاً قاطعاً أي اتهام بأن قواتها تستهدف المدنيين أو تستخدم العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب. ولم تعمل الحكومة إلا على تنفيذ ولايتها الدستورية بحماية المدنيين من هجمات المتمردين والمحافظة على القانون والنظام، وهي من بين المهام الرئيسية لأي حكومة دستورية في العالم. كما مارست حقها في الدفاع عن النفس عندما هوجمت من قبل القوات السلبية والعناصر الإجرامية، الأمر الذي يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

لذا تناشد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الأمم المتحدة والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره أن تشجع وتدعم الجهود الحقيقية التي تبذلها الحكومة لتنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الانتقالية، حتى يتسنى تحقيق السلام الدائم والاستقرار في البلد وإنهاء المعاناة الهائلة للشعب. والحكومة على استعداد للقيام بدورها. ويتمثل التحدي في كيفية التعامل مع المفسدين للسلام والانتهازيين السياسيين. وقد شهدنا مؤخراً تشكيل جماعات متمردة جديدة مصممة على الإطاحة بالحكومة بالوسائل العسكرية. وحتى رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم أشار في الآونة الأخيرة إلى أن تلك المجموعات الجديدة تتكوّن من الانتهازيين والمجرمين الذين ليس لديهم خطة سياسية متماسكة. وما لم يتم إرسال رسالة واضحة إلى جميع الجماعات المتمردة، فإنها ستواصل عرقلة جهود السلام.

وتشكر حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الأمم المتحدة والجهات المانحة على تدخلاتها فيما يتعلق بالمجاعة والتصدي لها في البلدتين التابعتين لولاية الوحدة سابقاً. بيد أن الحكومة تنتقد اتهامها بأنها مسؤولة عن المجاعة. ومن المهم أيضاً أن نشير إلى أن أجزاء أخرى من البلد متضررة من الجفاف بسبب تغير المناخ. لذلك تغتنم حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية هذه الفرصة لتعلن أنها لن تدخر أي جهد لمعالجة الحالة وتدعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في معالجة تلك المسألة الملحة.

إن الدعوة إلى فرض الجزاءات المحددة الهدف وحظر الأسلحة من شأنها أن تزيد من تفاقم الحالة وتصيب الفئات الضعيفة أشد الإصابة، كما أظهرت التجربة السابقة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على موقف حكومة بلدي بشأن تنفيذ اتفاق السلام نصاً وروحاً. وتبعاً لذلك تناشد حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الأمم المتحدة والمنطقة والمجتمع الدولي بأسره أن تشجع وتدعم الجهود الحقيقية التي تبذلها الحكومة لتنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك الترتيبات الأمنية الانتقالية، حتى يتسنى تحقيق السلام الدائم والاستقرار في البلد وإنهاء المعاناة الهائلة للشعب.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.